

15 شهرا على موافقة «المركزي» لدمج «بنك الخليج» مع «وربة»

لا جديد يذكر بشأن تحول الخليج حسب أحكام الشريعة

وربة مستمر في معالجة الأرباح التقليدية وفق خطة شرعية

37.150% من أرباح «وربة» متدفقة من «الخليج»

بنك الخليج GULF BANK

بنك وربة WARBA BANK

تأثير الخليج في وربة

بالأرقام ووفقاً للبيانات المالية، بلغت أرباح وربة عن النصف الأول 2026 24.183 مليون دينار كويتي، نصيب الأرباح المتدفقة من بنك الخليج 8.984 مليون دينار كويتي، تعادل 37.150% من إجمالي أرباح وربة المعلنة، ما يعني أن ربح بنك وربة من دون حصة الخليج يبلغ 15.199 مليون دينار. الأثر الإيجابي لبنك الخليج على وربة ملموس بشكل واضح، حيث قفز نصيب الأرباح في النصف الأول من 2026 إلى 8.894 مليون دينار مقارنة مع الفترة المقابلة من 2025 بنسبة 86.7%، حيث كانت 4.810 مليون دينار.

أوضح بنك وربة أنه يقوم بالاعتراف بالحصة في الأرباح الناتجة عن ملكيته في بنك الخليج كجزء من إيرادات الاستثمار، والتي سيتم التعامل معها لاحقاً وفقاً لخطة شرعية تحت إشراف هيئة الرقابة الشرعية، فيما الأرباح النقدية المقبوضة فسوف يتم معالجتها وفق خطة شرعية معتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية الخاصة في هذا الشأن.

منتشرة حول العالم، ما قد يبرر معه إطالة أمد التقييم والدمج، وبالرغم من ذلك مع إغلاق بيانات النصف الأول 2026 لا توجد أي معلومات رسمية جديدة بشأن التقدم في أي من الملفات، سواء تحول بنك الخليج للعمل حسب أحكام الشريعة أو الملف الأساسي وهو ملف التقييم للوصول إلى سعر التبادل تمهيداً لإنجاز ملف الدمج.

طول المدة الزمنية، وغياب التحديث للمعلومات والبيانات، ومرحلة الصمت الحالية، كلها أشياء ترفع من وتيرة التساؤلات، أين وصل؟ وهل هناك توافق وتطابق حتى الآن بعد مرور هذه الفترة الزمنية الطويلة؟ هل بعد هذه الأشهر الطويلة لا يوجد أي إنجاز أو تقدم يتم إعلانه للمساهمين والمستثمرين؟

من هو الطرف الذي تقدم ومن هو الطرف الذي لا يزال متأخر؟

أسئلة مشروعة كثيرة تراود المستثمرين أفراداً ومؤسسات، وينتظرون تدفق رسمي لمعلومات موثقة من أطراف العلاقة.

في 8 إبريل 2025 قام بنك وربة بتملك شركة الغانم التجارية التي تملك 32.75% من بنك الخليج مقابل 498.161 مليون دينار كويتي، والتي تم تسميتها لاحقاً شركة وربة الاستراتيجية (شركة شخص واحد).

وفي 15 يونيو من العام الماضي 2025 حصل بنك وربة على إقرار من بنك الكويت المركزي بشأن الدمج المحتمل مع الشركة الزميلة، ومنذ ذلك الحين تم تعيين مستشارين لكل طرف لإجراء عمليات الدراسات الشاملة والتقييم وأعمال الفحص النافي للجهالة المرتبط بالعملية ككل.

مر تقريباً نحو 15 شهراً من موافقة «المركزي» على المضي قدماً في إجراءات الدمج بين «وربة - الخليج»، وحتى الساعة لا يوجد تقدم ملموس وفقاً لآخر الإفصاحات التي تشير إلى أن الجهود لا تزال مستمرة ومتواصلة للوصول إلى نقطة التلاقى.

وجهات نظر استثمارية ترى أن البنكين من البنوك المحلية وليست بنوك عالمية لديها توسعات خارجية مترامية الأطراف، أو لديها شركات تابعة وزميلة كثيرة

هيكلية مجمعات الأسواق تتعثر على صخرة رفض الدائنين

71.58 مليون دينار ديون الشركة الإجمالية

خطة الهيكلية لم تحظى بإجماع ثلثي الدائنين

إنهاء إجراءات إعادة الهيكلية وحفظ الطلب

51.52% وافقوا و48.48% رفضوا الهيكلية

أن حقوق الدائنين بالخطة المرفوضة لا تقل عما كان سيحصلون عليه في حالة إفلاس المدين جرياً على حكم الفقرة الثانية من المادة 124 من قانون الإفلاس، فمردود عليه أن تقرير لجنة الإفلاس برقم الصادر 152 المؤرخ في 18 سبتمبر 2025 انتهى إلى إمكانية إعادة الهيكلية استناداً على التقرير الفني المستقل المقدم والمركز المالي المقدم من الشركة وجودة الأصول، مما مفاده أن أعمال المدين قابلة للاستمرارية، وبالتالي انتفاء أحد الشروط الواجب توافرها لافتتاح إجراءات شهر الإفلاس، لا سيما وأنه ليس في الأوراق ثمة طلب سواء من المدين أو الجهة الرقابية أو الدائنين بافتتاح إجراءات شهر الإفلاس، ومن ثم فإن قاضي الإفلاس يلتفت عن طلب التصديق على مقترح إعادة الهيكلية، ويمضي قدماً ناحية التقرير بإنهاء إجراءات إعادة الهيكلية وحفظ الطلب وما يترتب عليه من آثار، مع تكليف إدارة الإفلاس بما يلزم لهذا القرار الذي نص على إنهاء إجراءات إعادة الهيكلية وحفظ الطلب وإلزام المدين بالرسم مع انتهاء فترة وقف المطالبات إعمالاً للأثر القانوني المترتب على صدور هذا القرار عملاً بنص المادة 103 من قانون الإفلاس.



وهي تقل عن ثلثي الديون الممثلة في الاجتماع، وبذلك تخلف أحد الشروط اللازم توافرها لاعتبار المسألة المعروضة على اجتماع الدائنين قد تمت الموافقة عليها، ومن ثم فإن قاضي الإفلاس أصدر قراره بإنهاء إجراءات إعادة الهيكلية وحفظ الطلب.

وجاء في القرار أيضاً: ولا يقدح فيما سلف طلب المدين بالتصديق على الخطة التي تم رفضها، واقتراح الأمين

كشف قرار قاضي الإفلاس بشأن شركة مجمعات الأسواق، إحدى الشركات التشغيلية التاريخية المشطوبة من الإدراج في البورصة، عن إنهاء إجراءات إعادة الهيكلية وحفظ طلب الشركة، وبالتالي انتهاء فترة وقف المطالبات إعمالاً للأثر القانوني المترتب على صدور القرار عملاً بنص المادة 103 من قانون الإفلاس.

وفي تفاصيل القرار، فإنه يتوجب لقبول خطة الهيكلية ونفاذها، أولاً حضور الدائنين المتأثرين الحائزين على ما يزيد على نصف الديون المتأثرة على الأقل الاجتماع الذي سيتم فيه التصويت، وثاني الشروط موافقة الدائنين الحائزين على ثلثي الديون الممثلة في الاجتماع، وثالث شروط العبور للخطة موافقة الأغلبية العديدة للدائنين المتأثرين بعد استبعاد الأطراف ذوي العلاقة من التصويت في الاجتماع.

وكان مقترح إعادة الهيكلية لم يستوفِ موافقة الأغلبية المطلوبة في الاجتماع الأول للدائنين والمنعقد في 16 فبراير 2026، ثم تم الاتفاق على تعاقب تأجيلي الاجتماع الثاني لعقد التصويت في 7 يونيو 2026، حيث بلغت نسبة موافقة الدائنين عن إجمالي الديون الممثلة في الاجتماع 51.52%،

الديون بالأرقام

الرافضون لخطة
إعادة الهيكلية
48.48%، يمثلون
34.704 مليون
دينار كويتي

الموافقون على
خطة إعادة الهيكلية
يمثلون 51.52%،
يمثلون ديون بقيمة
36.880 مليون دينار

تبلغ إجمالي
الديون القائمة
على الشركة
71.584 مليون
دينار كويتي

479.21 مليون خسارة جلسة الاثنين



**مضاربات
سلبية أثرت على
قرارات قواعد
الأفراد**

**قيمة
التداولات ترتفع
إلى 89.79 مليون
دينار**

**تغيرات
في سلوك
المستثمرين بعد
بداية إيجابية**

كبير ويتربها المستثمرون للهدوء تمثل فرصة حالياً استناداً لنتائج النصف الأول ومؤشرات هذه الشركات خصوصاً مصادر الأرباح والإيرادات .

وبالنسبة لبورصة الكويت تعتبر من الأسواق الأكثر ثقة واستقراراً وتتمتع بسيولة ولديها تاريخ من النجاحات في التعامل مع الأزمات .

أمس أغلقت جلسة الاثنين على خسارة بلغت 479.2 مليون دينار كويتي وتراجعت القيمة السوقية للبورصة عند 52.733 مليون دينار كويتي .

بلغت قيمة التداولات أمس 89.797 مليون دينار بارتفاع 4.4% وارتفعت الصفقات 23% فيما تراجعت كمية الأسهم المشمولة بالتداول 1.5% .

تراجعت أسهم 95 شركة فيما ارتفعت 24 أخرى من إجمالي 131 ورقة مالية شملها التداول.

تراجع مؤشر السوق الأول والعام بـ 0.87% و 0.90% على التوالي، كما هبط مؤشر السوق الرئيسي 1.05%، ونزل «الرئيسي 50» بـ 0.69% عن مستوى الأحد الماضي.

وأثر على الجلسة تراجع 12 قطاعاً على رأسها السلع الاستهلاكية بواقع 2.14%، بينما ارتفع قطاع التكنولوجيا بـ 9.85%.

القيمة الدفترية وثالثة متراجعة عن القيمة العادلة . موجة التراجعات تضغط أكثر على الأسهم المضاربة خصوصاً التي يتبناها المضاربون المعروفين بحدة التعاملات في كلى الاتجاهين.

السوق خلال الفترة الماضية كان بدأ ينسلخ عن الأحداث والتداعيات السلبية بعد أن حققت قائمة كبيرة من الشركات أرباح إيجابية وانحصرت التراجعات والخسائر في أسهم لم يكن يرتجى منها أي أداء استثنائي أساساً. استمرار كبار الملاك في زيادة ملكياتهم المؤسسية وكذلك المطلعين عوامل إيجابية داعمة ، وستبقى تلك الممارسة داعمة نفسياً في ظل الأوضاع الحالية حيث أنها تعزز ثقة المستثمرين الأفراد .

مصادر استثمارية قالت في ردها على سؤال أن توجهات السوق العالمي السلبية في مثل هذه المراحل يكون لها تأثير سلبي على الأسواق الإقليمية خاصة مع تزايد المخاوف من التضخم أو الأزمات الدولية حيث يفضل بعض المستثمرين في مثل هذه الظروف البيع لجني الأرباح أو تخفيف محفظة الأسهم بهدف تقليل المخاطر.

لكن في ظل هذه التقلبات تبدوا وتلوح العديد من الفرص حيث أن بعض الأسهم التي كانت مرتفعة بشكل

سجلت بورصة الكويت أمس خسارة كبيرة نسبياً بعد أن بداية إيجابية للسوق ، حيث افتتح التعاملات على تماسك وميل نحو الإرتفاع وسرعان ما تخول إلى البيع بقيادة التراجع الحاد لأسهم مضاربة ، تبعه توسع نطاق الهبوط التدريجي ما يعني أنه أقرب إلى تصحيح وجني أرباح تحت تأثير الحذر الجيوسياسي ، بعد تجدد بعض الصراعات والمناوشات التي من شأنها أن تخلط بعض الحسابات بالنسبة للمستثمرين متوسطي وقصيري الأجل.

لكن مصادر استثمارية مراقبة رأت أن الهدوء صحي وحتى لو شهد السوق تصحيحاً واسعاً فهو مقبول لطالما ليس تغييراً أساسياً الأساسيات الصلبة الداعمة للاقتصاد والسوق عموماً ، فيما اتجاهات السوق حتى الآن تبقى جيدة لكن انخفاض السوق الأول بنسبة 0.87% والرئيسي بنسبة تقارب 1% في إطار طبيعي ، ويجعل جلسات الثلاثاء والأربعاء تحت المجهر وحركتها ستكون مهمة في ذات الوقت بالنسبة لصغار المستثمرين لمعرفة ما إذا كان الهبوط مجرد جني أرباح أم بداية موجة تصحيح أوسع.

مصادر مالية ترى أن أغلبية المستويات السعرية للأسهم أقل من مستوى القيمة الإسمية وأخرى أقل من

«تجارة» : تداول 14% من رأسمال الشركة وهبوط حاد بنسبة 16.57%



على عبدالله ومجموعته شركة سماري لبيع وشراء الأسهم والسندات، ثم شركة مجاص للتجارة العامة والمقاولات بنسبة 24.35% ثم عبدالعزيز السند بنسبة 6.93%.

رأسمال الشركة البالغ رأسمالها 37 مليون دينار موزعة على 370 مليون سهم . إجمالي الملكيات القائمة في الشركة حالياً 80.27% منها 48.99% مملوكة من الشيخ

سجل سهم « تجارة » أعلى نسبة تراجع على مستوى البورصة بنسبة 16.57% بفارق نحو 10.42% عن الشركة التي حلت في المركز الثاني للأسهم المتراجعة «أركان» والذي تراجعت بنسبة 6.15% ضمن قائمة الأسهم الأعلى تراجعاً.

تراجع سهم «تجارة» جاء على خلفية ممارسات مضاربة سلبية حيث بدأ السهم جلسة التداول أمس مرتفعاً ثم غير اتجاهه بشكل سريع ولافت ، ومع اقتراب نهاية جلسة التداولات كان لافتاً ارتفاع الطلبات بنحو 12 مليون سهم لكنها بتدرج لمستويات سعرية متدنية ما أفقدها الدعم والفائدة .

وبلغت كمية الأسهم المتداولة 52.140 مليون سهم تمثل نسبتها 14.092% من

إفصاحات البورصة

«برقان» : الاكتتاب في أسهم حقوق الملكية 180 فلساً

14 سبتمبر 2026. وأضاف البنك أن تخصيص أسهم حقوق الأولوية سيتم خلال 5 أيام عمل من انتهاء فترة الاكتتاب، فيما سترد مبالغ فائض الاكتتاب خلال خمسة أيام عمل من تاريخ إعلان نتائج التخصيص. وعلى صعيد الأثر المالي، توقع بنك برقان أن ترتفع حقوق ملكية المساهمين بما يصل إلى 50 مليون دينار كويتي عند استكمال إصدار أسهم حقوق الأولوية وسيكون سعر السهم في اكتتاب حقوق الملكية 180 فلساً. كما يتوقع أن تسهم زيادة رأس المال في تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك وتحسين نسب رأس المال الرقابية بنحو 60 نقطة أساس على جميع مستويات رأس المال، بما يشمل نسبة رأس المال العادي من حقوق المساهمين (CET1)، ورأس المال الأساسي (Tier 1)، وإجمالي كفاية رأس المال (CAR).

أعلن بنك برقان الجدول الزمني المقترح للإجراءات المؤسسية المرتبطة بإصدار أسهم حقوق الأولوية، بما يشمل تداول حقوق الأولوية وفترة الاكتتاب، وذلك في إطار زيادة رأسمال البنك.

وأوضح البنك أن التواريخ المعلنة تعد استرشادية وتبقى خاضعة لتأكيد الشركة الكويتية للمقاصة والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، على أن يتم الإعلان عن الجدول الزمني النهائي في إفصاح لاحق بعد اعتماده.

وبحسب الجدول المقترح، سيكون تاريخ حيازة السهم في 24 أغسطس 2026، وتداول السهم دون استحقاق في 25 أغسطس 2026، فيما يحل تاريخ الاستحقاق في 30 أغسطس 2026.

كما تبدأ فترة الاكتتاب وتداول حقوق الأولوية في 31 أغسطس 2026، على أن ينتهي تداول الحقوق في 7 سبتمبر 2026، بينما تنتهي فترة الاكتتاب في

تجديد ترخيص «الدولي إنفست» 3 سنوات

أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم (120) لسنة 2026 بشأن تجديد ترخيص أنشطة الأوراق المالية لشركة الدولي إنفست للاستثمار لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من 13 نوفمبر 2026. ووفق القرار، يشمل تجديد الترخيص مزاولة أنشطة مدير محفظة استثمار، ومستشار استثمار، وأمين حفظ، ومدير نظام استثمار جماعي، ووكيل اكتتاب.

مجلس إدارة «أسيكو» برئاسة عماد العيسى

أعلنت شركة أسيكو للصناعات تشكيل مجلس الإدارة برئاسة عماد عبدالله العيسى، وينوب عنه بندر سليمان الجارالله.

وضم المجلس في عضويته كل من بدر محمد القطان، وخالد سعيد اسبيته، وفواز سالم المضيف، ووليد خالد مندني، ولولو جحيل محمد جحيل، وعبدالعزیز عبدالرزاق المعجل.

جاء تشكيل المجلس بعد موافقة الجمعية العامة العادية الأسبوع الماضي على استقالة عضوين في مجلس الإدارة، وانتخاب عضوين مكملين لمجلس الإدارة للفترة المتبقية من دورة أعمال مجلس الإدارة الحالية، وهما لولو جحيل، وعبدالعزیز المعجل.

«المشتركة» : أمر تغيري بقيمة 1.52 مليون دينار

سوف يتم إدراجها في البيانات المالية للشركة خلال فترة الأمر التغييري. ويتعلق ذلك الأمر بملف توقيع عقد مناقصة تابعة لوزارة الأشغال العامة بقيمة 15.24 مليون دينار، تتعلق بأعمال تحسين البنية التحتية لمنطقة قرطبة، وما تبعه من تسلم كتاب بخصوص بنود معادة القياس خاصة بأعمال تحسين البنية التحتية في يوليو 2025.

أعلنت المجموعة المشتركة للمقاولات أنه وفقاً لما نُشر في الجريدة الرسمية «الكويت»، فقد تمت الموافقة على إصدار الأمر التغييري الثاني لعقد المناقصة الخاصة بتحسين البنية التحتية لمنطقة قرطبة - المرحلة (11) المناقصة رقم هـ ص 194، بإضافة مبلغ إجمالي وقدره 1.52 مليون دينار. وتوقعت «المشتركة» تحقيق أرباح تشغيلية،

إفصاحات البورصة

«المتاجرة» تشتري 238.5 ألف سهم في «التجارية العقارية»

أعلنت الشركة التجارية العقارية تنفيذ شركة المتاجرة العقارية عملية شراء على أسهم الشركة بواقع 238.53 ألف سهم. ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، تم تنفيذ الصفقة بتعاملات الاثنين، بسعر 0.186 دينار للسهم. وبلغ رصيد شركة المتاجرة العقارية من أسهم التجارية العقارية بعد تنفيذ الصفقة 24.27 مليون سهم. واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت، فإن رأس مال «التجارية» يبلغ 195.28 مليون دينار، موزع على 1.95 مليار سهم، مُصدر، وتمتلك شركة كابيتال الكويت العقارية 8.80% في «التجارية»، ويليها شركة المزايا الدولية للتجارة العامة والمقاولات بـ5.75%، ثم شركة مجمعات الأسواق التجارية الكويتية بـ5.15%.



«بنك الكويت الوطني» أستراد سندات بمليار دولار في سبتمبر

أعلن بنك الكويت الوطني إصدار إشعار استرداد لحملة سندات غير مضمونة ذات أولوية بالسداد بقيمة مليار دولار، والصادرة عن شركة «ان بي كي أس بي سي ليمتد» NBK SPC Limited، وذلك وفقاً للشروط والأحكام الواردة في نشرة الاكتتاب المؤرخة في 3 سبتمبر 2021. وأوضح البنك أن تاريخ الاسترداد حُدد في 15 سبتمبر 2026، على أن يقوم المصدر باسترداد السندات بالقيمة الاسمية، إضافة إلى الفوائد المستحقة وغير المدفوعة حتى تاريخ الاسترداد، دون احتساب يوم الاسترداد نفسه، وذلك وفقاً لشروط وأحكام السندات. وأكد «الكويت الوطني» أن هذه المعلومة لا يترتب عليها أي أثر مادي على المركز المالي للبنك.

«كابلات» ترفع ملكيتها في «أركان» بنسبة 0.511%

أعلنت شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية رفع نسبة ملكيتها في شركة أركان الكويت العقارية إلى 6.642%. ارتفع عدد الأسهم المملوكة للشركة إلى 20.69 مليون سهم تمثل 6.642% من رأسمال أركان الكويت العقارية، مقارنة بـ19.09 مليون سهم كانت تمثل 6.131% قبل التغيير. واستناداً إلى بيانات البورصة؛ فإن رأس مال «أركان» يبلغ 31.14 مليون دينار موزع على 311.41 مليون سهم، وتمتلك شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم أكبر نسبة بالشركة بنحو 30.54%، وتليها الشركة الأولى للاستثمار ومجموعتها (شركة المروة القابضة) بـ22.83%، ثم شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية بـ6.64% وبنك برقان بـ5.24%.

«مواشي» تتسلم دعماً حكومياً بقيمة 5.4 مليون دينار

تسلمت شركة نقل وتجارة المواشي دعماً حكومياً بقيمة 5.4 مليون دينار كويتي تقريباً. وأشارت «مواشي» إلى أن الدعم يأتي في إطار المحافظة على استمرارية الإمدادات، وتلبية احتياجات السوق المحلي في ظل الظروف الإقليمية الاستثنائية، وما صاحبها من تحديات تشغيلية. ونوهت في البيان بأنه سيتم تسجيل المبلغ كإيرادات وذلك في الربع الثالث لسنة 2026.

«القرطاس» يرفع ملكيته في «تنظيف» إلى 21.25%

أظهر نموذج إفصاح عن تحقق مصلحة شخص مستفيد في شركة الوطنية للتنظيف، مواصلة المساهم نزار القرطاس رفع ملكيته في الشركة. ووفق الإفصاح، ارتفعت حصة نزار القرطاس في «تنظيف» إلى 21.2460% بما يعادل 53.06 مليون سهم، مقارنة بنحو 20% 0920. تمثل 52.68 مليون سهم قبل التغيير. وبحسب بيانات الشركة على موقع البورصة، يبلغ رأسمال «تنظيف» 24.97 مليون دينار موزع على 249.75 مليون سهم مُصدر، وتمتلك مجموعة نزار عبدالرزاق القرطاس أكبر حصة بها، ثم شركة مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات بـ15.78%.

«دلقان»: مجلس الإدارة يرفض قرار امتناع مراقب الحسابات عن إبداء الرأي

التداول في أسهم الشركة، مشيرة إلى أن قرار الوقف سيُنفذ لحين الإفصاح عن البيانات المالية للفترات المنتهية في 31 مارس 2025، و 30 يونيو 2025، و 30 سبتمبر 2025، وذلك تطبيقاً للفقرة رقم (2) من المادة (1-16-1) من الكتاب الثاني عشر (قواعد الإدراج). كانت أعلنت بورصة الكويت في 14 مايو الماضي استمرار إيقاف التداول على أسهم شركة دلقان العقارية؛ وذلك بناءً على قرار هيئة أسواق المال. وتبع ذلك إصدار «دلقان» في 10 يونيو 2026 موافقة مجلس إدارتها على إعادة إصدار البيانات المالية للفترات المنتهية في 31 مارس آذار 2025، و 30 يونيو 2025، و 30 سبتمبر 2025؛ وذلك وفقاً لقرار هيئة أسواق المال رقم 59 لسنة 2026. وسجلت «دلقان» خسائر في النصف الأول من عام 2026 بقيمة 61.12 ألف دينار، بانخفاض 66.87% عن مستواها في السنة أشهر الأولى من العام السابق له البالغ 184.47 ألف دينار.

ذات الصلة. كما قرر المجلس تكليف لجنة مستقلة تضم مختصين قانونيين ومحاسبين من خارج الشركة، تتولى مراجعة قرارات هيئة أسواق المال المتعلقة بوقف تداول سهم الشركة، وفحص الأسباب والمستندات والإجراءات المرتبطة بها. وستتولى اللجنة كذلك بحث أسباب امتناع مراقب الحسابات عن إبداء الرأي الواردة في تقريره، وأسباب عدم القدرة على إبداء الاستنتاج الواردة في تقارير المراجعة، إضافة إلى مراجعة البيانات المالية الحالية والسابقة، بما يشمل الفترات المرحلية لعام 2026 وما قد يمتد إليه أثر تلك المسائل خلال الفترات اللاحقة. وأشارت الشركة إلى أن اللجنة سترفع تقريراً مكتوباً إلى مجلس الإدارة يتضمن نتائج أعمالها والمستندات التي استندت إليها، فضلاً عن المسائل التي لا تزال تتطلب استكمالاً أو معالجة إضافية. وكانت بورصة الكويت قد أعلنت في 1 أبريل 2026 وقف

أعلنت شركة دلقان العقارية أن مجلس الإدارة وافق على البيانات المالية للشركة بعد مناقشتها، فيما لم يوافق على ما ورد في تقرير مراقب الحسابات من امتناع عن إبداء الرأي، وكذلك عدم موافقته على ما انتهت إليه لجنة التدقيق من رفع تقريرها دون إبداء الموافقة على البيانات المالية. ارتفعت أرباح شركة دلقان العقارية خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 56.20% سنوياً عند 831.94 ألف دينار، مقابل 532.60 ألف دينار ربح الفترة ذاتها من عام 2024. وعلى الجانب الآخر، فقد تراجعت أرباح الشركة في عام 2025 بنحو 19.49% عند 558.59 ألف دينار، مقارنة بـ693.82 ألف دينار ربح عام 2024. وأوضحت الشركة، أن المجلس قرر عرض البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات بحالتهما الراهنة على الجمعية العمومية للمساهمين؛ لاتخاذ ما تراه مناسباً بشأنهما، وذلك وفقاً للمتطلبات القانونية والتنظيمية

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق متراجعا بنسبة 0.11% وسط أداء متراجع لقطاعي البنوك والطاقة



اتفاقيات توريد مع شركات تشغيل مطاعم البيك. كما أعلنت شركة جدوى للاستثمار عن توزيع أرباح نقدية لمالكي وحدات صناديق «جدوى ريت الحرمين» و«جدوى ريت السعودية».

الأرقام القياسية

وعلى مستوى الأرقام القياسية، سجل سهم مدينة المعرفة إغلاقاً عند أعلى مستوى في 52 أسبوعاً بسعر 17.79 ريال، وسجلت عدة أسهم قيعاناً تاريخية جديدة خلال الجلسة، شملت أسهم مياها عند 11.3 ريال، وأسمنت المدينة عند 10.03 ريال، وأسمنت تبوك عند 7.2 ريال، والعربية عند 64.45 ريال، وميفك ريت عند 3.3 ريال، كما سجلت أسهم شاكر، وأسواق عبد الله العثيم، والتعمير مستويات دنيا جديدة خلال 52 أسبوعاً.

الأعلى نشاطاً

وتصدر سهم أرامكو السعودية قائمة السيولة بقيمة 264.97 مليون ريال مع تراجع سعره بنسبة 0.82%، تبعه سهم الراجحي بسيولة بلغت 258.83 مليون ريال وانخفاض بنسبة 0.54%.

ومن حيث الكمية، جاء سهم أمريكانا في الصدارة بتداول 35.61 مليون سهم، تلاه سهم الكثيري بتداول 26 مليون سهم.

وشهدت الجلسة مجموعة من الإفصاحات المؤثرة، حيث أعلنت شركة الصقر للتأمين التعاوني عن حصولها على موافقة هيئة التأمين لتجديد ترخيص مزاولة النشاط، بينما أعلنت شركة الجوف للتنمية الزراعية عن تحديثات بشأن

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تاسي) تعاملات جلسة الاثنين على تراجع محدود بلغت نسبته 0.11%، فاقدا 11.62 نقطة من قيمته، ليغلق عند مستوى 10,908.06 نقطة.

وشهدت الجلسة تراجعاً في أداء 133 شركة مقابل ارتفاع 124 أخرى، في حين استقرت أسعار أسهم 13 شركة دون تغيير، وسجلت قيم التداول الإجمالية 4.33 مليار ريال، بكمية بلغت 258.48 مليون سهم.

واستهل المؤشر جلسته عند مستوى 10,928.94 نقطة، وبلغ أعلى مستوى له خلال التداولات عند 10,931.97 نقطة، قبل أن يقلص مكاسبه ويل أدنى نقطة له عند 10,875.13 نقطة، ليغلق في المنطقة الحمراء بنسبة تراجع بلغت 0.11%.

12 قطاعاً باللون الأحمر

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 12 قطاعاً باللون الأحمر، تصدرها قطاع التأمين التراجعات 1.62%، وهبط قطاع الطاقة 0.70% وسجل قطاع البنوك تراجعاً هامشياً بلغت نسبته 0.03%.

وفي المقابل، تصدر قطاع النقل المكاسب بعد صعوده 1.53%، تلاه قطاع تجزئة وتوزيع السلع الكمالية بارتفاع نسبته 1.15%، وأغلق قطاع المواد الأساسية القيادي بارتفاع نسبته 0.03%.

تحركات الأسهم

وفي قائمة الأسهم الأكثر انخفاضاً، تصدر سهم الكثيري التراجعات بنسبة 10% ليغلق عند 1.17 ريال، مسجلاً أدنى مستوى له في 52 أسبوعاً، وتراجع سهم أمالك بنسبة 4.57%، وهبط سهم صناعات بنسبة 4.14% ليصل إلى أدنى مستوى في 52 أسبوعاً عند 25.96 ريال.

وعلى الجانب الآخر، سجل سهم ريدان ارتفاعاً بالنسبة القصوى 10% ليصل إلى 17.6 ريال، وارتفع سهم بترو راين بنسبة 5.63% ليغلق عند 18.2 ريال، وهو أعلى مستوى للسهم في 52 أسبوعاً، وصعد سهم المملكة بنسبة 4.76%، وسيسكو القابضة بنسبة 4.74%.

ارتفاع ملكية الأجانب في السوق السعودية إلى 120.1 مليار دولار

القيمة السوقية للسوق السعودية ترتفع إلى 2.542 تريليون دولار

قيمة ملكية المؤسسات بنهاية الأسبوع الماضي بواقع 879.73 مليون دولار (3.3 مليار ريال)، لتبلغ ملكيتهم الإجمالية 2.181 تريليون دولار (8.179 تريليون ريال)، مقابل 2.182 تريليون دولار (8.182 تريليون ريال) بنهاية الأسبوع السابق.

فيما، ارتفعت القيمة السوقية لملكية الأفراد السعوديين بنهاية الأسبوع الماضي بواقع 240.39 مليون دولار (901.46 مليون ريال)، لتصل إلى 220.85 مليار دولار (828.2 مليار ريال)، مقارنة مع 220.61 مليار دولار (827.3 مليار ريال) بنهاية الأسبوع السابق.

وبالنسبة لملكية المستثمرين الخليجيين، زادت في الأسبوع الماضي بواقع 226.05 مليون دولار (847.68 مليون ريال)، لترتفع إلى 20.35 مليار دولار (76.33 مليار ريال).

وعلى مستوى إجمالي القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق الرئيسية لدى تداول السعودية، ارتفعت بنهاية الأسبوع الماضي بفارق 199.24 مليون دولار (747.14 مليون ريال)، لتصل إلى 2.542 تريليون دولار (9.534 تريليون ريال).

مليار دولار (49.39 مليار ريال).

فيما انخفضت ملكية المحافظ المدارة بواقع 37.7 مليون دولار (141.36 مليون ريال) لتصل إلى 4.46 مليار دولار (16.73 مليار ريال)، وتراجع ملكية الأفراد الأجانب بواقع 6.77 مليون دولار (25.37 مليون ريال) لتتقلص قيمة ملكيتهم إلى 2.73 مليار دولار (10.23 مليار ريال).

ملكية السعوديين تنخفض بضغط المؤسسات وفي المقابل، انخفضت قيمة الملكية الإجمالية للمستثمرين السعوديين في سوق الأسهم بنهاية الأسبوع الماضي بواقع 639.33 مليون دولار (2.397 مليار ريال)، إلى 2.402 تريليون دولار (9.007 تريليون ريال)، مقابل 2.403 تريليون دولار (9.009 تريليون ريال) بنهاية الأسبوع السابق.

وشكلت ملكية المستثمر السعودي في السوق الرئيسية ما يعادل 85.78% من ملكية الأسهم الحرة بنهاية الأسبوع الماضي المنتهي في 13 أغسطس الجاري، و94.47% من نسبة ملكية الأسهم المصدرة.

وانخفضت ملكية السعوديين في «تداول» نتيجة تراجع

واصلت ملكية الأجانب في السوق الرئيسية لتداول السعودية صعودها بنهاية تعاملات الأسبوع الماضي بواقع 612.53 مليون دولار (ما يعادل 2.3 مليار ريال) مقارنة مع الأسبوع السابق، بحسب التقرير الأسبوعي الصادر عن شركة تداول السعودية.

وارتفعت القيمة السوقية لإجمالي ملكية المستثمرين الأجانب بالسوق السعودية إلى 120.12 مليار دولار (450.45 مليار ريال) بنهاية الأسبوع المنتهي في 13 أغسطس 2026م، مقابل 119.51 مليار دولار (448.16 مليار ريال) كما في تاريخ 6 أغسطس، ومقابل 116.77 مليار دولار (437.87 مليار ريال) في نهاية الأسبوع المنتهي في 30 يوليو الماضي.

وشهدت ملكية الأجانب بنهاية الأسبوع الماضي ارتفاع قيمة ملكية المؤسسات بواقع 385.75 مليون دولار (1.45 مليار ريال) لتصل إلى 99.2 مليار دولار (372 مليار ريال).

كما ارتفعت ملكية المستثمرين الأجانب الاستراتيجيين بواقع 264.19 مليون دولار (990.73 مليون ريال) في الأسبوع الماضي، لتصل قيمة ملكيتهم الإجمالية إلى 13.17

بورصات خليجية

5.5 مليار درهم خسائر سوقية لأسهم دبي في جلسة الاثنين

صفقة واحدة.

وسجلت القيمة السوقية للأسهم المدرجة تراجعاً بنحو 5.546 مليار درهم لتصل إلى 958.490 مليار درهم بنهاية جلسة، مقارنة بـ 964.036 مليار درهم في جلسة يوم الجمعة الماضي، مسجلة انخفاضاً نسبته 0.58%. وعلى صعيد أداء الأسهم، أرتفعت أسهم 20 شركة مقابل تراجع 18 شركة واستقرار 10 شركات. تصدرت قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً خلال الجلسة أسهم «بي إتش إم كابيتال» منخفضة بنسبة 5% ليغلق سهمها عند

0.98 درهم.

تصدرت قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال الجلسة شركة «الاتحاد العقارية» مسجلة صعوداً بنسبة 1.88% ليغلق سهمها عند 0.540 درهم<

أداء قطاعات اسوق

شهد أداء القطاعات تبايناً واضحاً خلال الجلسة، حيث تصدر قطاع الخدمات الاستهلاكية قائمة القطاعات الأكثر ارتفاعاً بنسبة 1.58%، بينما سجل قطاع الاتصالات أكبر انخفاض بنسبة 3.33%، بينما حافظ قطاع المواد الأساسية على استقراره.

اختتم سوق دبي المالي تداولات الاثنين على تراجع، حيث انخفض المؤشر العام بواقع 29.50 نقطة بنسبة 0.50% ليغلق عند مستوى 5856.14 نقطة.

ووفق بيانات السوق، بلغت القيمة الإجمالية للتداولات 651.850 مليون درهم، بينما بلغ حجم التداول الإجمالي 208.069 مليون سهم، موزعة على 15.831 صفقة إجمالية خلال الجلسة. وشهدت الجلسة تنفيذ صفقة كبيرة على أسهم شركة اتحاد أنيرجي القابضة، بحجم بلغ 17 مليون سهم وقيمة إجمالية بلغت 51.850 مليون درهم، بسعر تنفيذ قدره 3.050 درهم عبر

مؤشر بورصة مسقط يرتفع بنسبة 0.08% بواقع 5.85 نقطة

للصناعات الأساسية بنسبة 1.15%. وحد من تراجع قطاع الصناعة صادرة سهم الكروم العمانية للرابحين بنسبة 4.76%. كما انخفض مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.04%؛ مع تقدم سهم بركاء للمياه والطاقة على المتراجعين بنسبة 8.23%، وتراجع سهم الغاز الوطنية بنسبة 2.78%. وارتفع حجم التداولات. بنسبة 5.09% إلى 210.11 مليون ورقة مالية، مقابل 199.95 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وارتفعت قيمة التداولات بنسبة 10.95%، إلى 61.56 مليون ريال، مقارنة بنحو 55.49 مليون ريال جلسة الأحد.

ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات الاثنين، بنسبة 0.08%، عند مستوى 7,540.83 نقطة، رابحاً 5.85 نقطة عن مستوياته بنهاية جلسة الأحد. وساهم قطاع المالي في الأداء الإيجابي لمؤشر بورصة مسقط، وانفرد القطاع بارتفاع نسبته 0.18% مدفوعاً بارتفاع سهم المدينة للاستثمار القابضة بنسبة 3.08%، وارتفع سهم بنك ظفار بنسبة 1.4%. وعلى الجانب الآخر، تراجعت مؤشرات القطاعين الصناعة والخدمات ليهبط الأول 0.49% بضغط سهم الأنوار لبلاط السيراميك المتراجع بنسبة 5.59%، وتراجع سهم أوكيو

بورصة البحرين تغلق على تراجع هامشي



أنهت بورصة البحرين تعاملات الإثنين، على تراجع هامشي؛ بضغط قطاعي المال والمواد الأساسية. ومع ختام التعاملات، انخفض المؤشر العام بنسبة 05,0% فاقداً 0.88 نقطة إلى مستوى 1951.6 نقطة، وبلغت قيمة التداولات 465.566 ألف دينار، عبر حجم تداول بلغ 1.406 مليون سهم من خلال 83 صفقة. وتصدرت الأسهم الأكثر تراجعاً خلال الجلسة أسهم بنك البحرين والكويت منخفضة بنسبة 0.54%، تلتها شركة ألمنيوم البحرين بتراجع نسبته 0.23%، ثم بنك جي إف إتش بانخفاض 0.18%. على الصعيد المقابل، قادت الأسهم الأكثر ارتفاعاً الشركة الخليجية المتحدة للاستثمار مسجلة صعوداً بنسبة 5.26%، تلتها أسهم بنك البحرين الإسلامي بارتفاع نسبته 1.49%، ثم بنك السلام بنسبة 0.47%، وأخيراً بيبون بارتفاع قدره 0.22%.

مؤشر بورصة قطر يهبط دون مستوى 10 آلاف نقطة

اختتمت بورصة قطر تعاملات الاثنين منخفضة؛ بضغط تراجع جماعي للقطاعات. هبطت المؤشر العام بنسبة 1.52% ليصل إلى النقطة 9892.24، فاقداً 152.94 نقطة عن مستوى الأحد الماضي. وأثر على الجلسة تراجع جميع قطاعات البورصة السبع في مقدمتها التأمين بـ 2.89%، وتذيل القائمة قطاع العقارات بـ 0.69%.

ارتفعت السيولة إلى 388.7 مليون ريال، مقابل 299.23 مليون ريال الأحد الماضي، وزادت أحجام التداول عند 145.41 مليون سهم، مقارنة بـ 119.92 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 28.33 ألف صفقة، مقابل 20.12 ألف صفقة الأحد. ومن بين 54 سهماً نشطاً، تقدم سهم «الدوحة للتأمين» تراجعاً للأسهم البالغ عددها 47 سهماً بـ 4.54%، بينما ارتفع سعر 7 أسهم على رأسها «السينما» بـ 5.31%، واستقر سعر سهمين.

وجاء سهم «الطبية» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 16.46 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 40.9 مليون ريال.



بورصة أبوظبي ترتفع بقيمة 14 مليار درهم لقيمتها السوقية

أغلق مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الاثنين، على ارتفاع مسجلاً مستوى 10076.6 نقطة، بصعود بلغ 29.39 نقطة بنسبة 0.293%.

ووفق بيانات السوق، بلغت قيمة التداولات الإجمالية 1.085 مليا بر درهم، توزعت على حجم تداول وصل إلى 323.095 مليون سهماً، عبر 24.812 صفقة. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في ختام

تعاملات. إلى 2.934 تريليون درهم مقارنة بـ 2.920 تريليون درهم في جلسة يوم الجمعة، مسجلة فارقاً وزيادة قدرها 14 مليار درهم بنسبة نمو بلغت 0.48%.

وعلى صعيد أداء الأسهم، شهد السوق ارتفاعاً 41 سهماً، مقابل تراجع 39 سهماً وثبات 53 سهماً. تصدرت أسهم موانئ أبوظبي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة بلغت 14.902%، تلتها بيورهيلت بنسبة تغير

أغلق مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الاثنين، على ارتفاع مسجلاً مستوى 10076.6 نقطة، بصعود بلغ 29.39 نقطة بنسبة 0.293%.

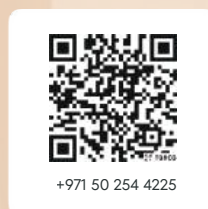
ووفق بيانات السوق، بلغت قيمة التداولات الإجمالية 1.085 مليا بر درهم، توزعت على حجم تداول وصل إلى 323.095 مليون سهماً، عبر 24.812 صفقة. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في ختام

الأميري AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



للطلب أو
الإستفسار



بورصات عالمية

الأسهم الأوروبية ترتفع بدعم من صعود الذهب



ارتفعت الأسهم الأوروبية أمس ، بدعم من مكاسب أسهم قطاع الموارد الأساسية مع صعود أسعار الذهب بفعل ضعف الدولار وصدور بيانات اقتصادية أميركية ضعيفة، فيما تراجع التوقعات بشأن رفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) أسعار الفائدة في تعزيز معنويات المستثمرين. وصعد مؤشر «ستوكس 600» الأوروبي 0.2% إلى 659.30 نقطة بحلول الساعة 07:08 بتوقيت غرينتش.

وارتفع قطاع الموارد الأساسية 1.4%، مدفوعاً بصعود أسهم شركات التعدين «أنتوفاغاستا» و«هوشيلد للتعدين» و«غلينكور» بنسب تراوحت بين 2.2% و 2.7، وفقاً لوكالة «رويترز». كما دعمت أسهم التكنولوجيا أداء السوق، إذ ارتفع القطاع 1.1%. ومع تلاشي تأثير موسم نتائج الشركات الأوروبية القوي واستمرار ارتفاع توقعات أرباح الربع الثاني، عاد المستثمرون للتركيز على التطورات الاقتصادية والجيوسياسية بحثاً عن محفزات جديدة

للأسواق. وفي الشأن الجيوسياسي، دعت إيران الولايات المتحدة، السبت، إلى الإقرار بالهزيمة، بينما وصف الرئيس الأميركي دونالد ترامب طهران بأنها «شريرة للغاية»، وحث الأميركيين على الاستعداد لاستمرار ارتفاع أسعار الوقود نتيجة الحرب. واستفاد قطاع الطاقة من ارتفاع أسعار النفط الخام، ليصعد 0.3%، فيما كان قطاع الأغذية والمشروبات الأسوأ أداءً بتراجع 0.7%.

ارتفاع الأسهم الآسيوية وتراجع الدولار مع انحسار مخاطر الفائدة الأمريكية



ارتفعت الأسهم الآسيوية، الإثنين، بقيادة المؤشرات الصينية، في حين تراجع الدولار قرب أدنى مستوياته في شهرين، بعدما عززت بيانات اقتصادية أميركية ضعيفة توقعات تراجع الاحتياطي الاتحادي عن تشديد سياسته النقدية قريباً.

وصعد مؤشر «إم إس سي آي» لآسيا والمحيط الهادئ خارج اليابان بنسبة 0.5%، ورياح مؤشر «هانغ سنغ» في هونغ كونغ 1.6% قبيل صدور بيانات النشاط الصناعي في الصين. وفي المقابل، هبطت رهانات رفع الفائدة الأمريكية في سبتمبر إلى 30% فقط، متأثرة بتراجع مفاجئ في مبيعات التجزئة وثقة المستهلكين بالولايات المتحدة.

وانعكس انحسار التشديد النقدي على سوق العملات؛ حيث سجل اليورو أعلى مستوياته في شهرين عند 1.1588 دولار، كما بلغت عوائد سندات الخزنة الأمريكية لأجل عامين 4.154%.

وفي أسواق السلع، تباينت أسعار النفط مع استمرار التوترات في مضيق هرمز، حيث سجل خام برنت 88.67 دولاراً للبرميل، بينما صعد الذهب بنحو 0.4% إلى 4,391 دولاراً للأوقية، في وقت تتقرب فيه الأسواق مؤشرات مديري المشتريات ونتائج أرباح كبرى شركات التجزئة الأمريكية هذا الأسبوع.

KAMCO
INVEST

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

17 أغسطس 2026

مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية	القيمة	أداء المؤشرات				عوائد القطاعات				
		اليومي (نقطة)	اليومي (%)	الشهري (%)	من بداية العام (%)	التغير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغير اليومي	من بداية الشهر	من بداية العام
مؤشر السوق الأول	9,214.28	(80.5)	(0.87%)	(0.01%)	(2.99%)	▼	8,762.4	(0.90%)	0.06%	(1.63%)
مؤشر رئيسي 50	10,439.44	(72.6)	(0.69%)		20.15%	▼	1,873.7	(0.43%)	3.76%	8.00%
مؤشر السوق الرئيسي	8,775.96	(93.4)	(1.05%)		5.70%	▼	879.0	(0.92%)	8.16%	5.43%
مؤشر السوق العام	8,762.37	(79.3)	(0.90%)		(1.63%)	▼	750.6	(0.67%)	0.46%	(0.92%)
القيمة السوقية (مليون د.ك.)	52,733.83	(479.2)	(0.90%)		(1.50%)	▼	1,283.4	(2.14%)	6.54%	(5.61%)
						▼	631.8	(1.72%)	(4.41%)	6.92%
						▼	2,326.0	(0.72%)	3.26%	(2.41%)
						▼	1,397.4	(0.03%)	1.83%	14.02%
						▼	2,108.9	(0.88%)	(0.70%)	(2.82%)
						▼	2,134.1	(1.68%)	0.04%	9.56%
						▼	2,012.4	(2.02%)	0.28%	(0.83%)
						▼	1,726.4	(0.91%)	(0.03%)	(10.11%)
						▲	8,766.4	9.85%	59.60%	819.85%
						▼	368.4	(1.41%)	(3.45%)	(6.04%)

مؤشرات التداول	القيمة	التغير		المتوسط اليومي	
		اليومي %		2026	2025
القيمة المتداولة (مليون سهم)	330.8	(1.5%)		315.0	457.5
القيمة المتداولة (مليون د.ك.)	89.9	4.4%		82.1	106.9
عدد الصفقات	23,310	23.0%		20,846	23,183

أداء مؤشر السوق العام مقابل القيمة المتداولة

مؤشر السوق العام

القيمة (مليون سهم)

الاسم	المختصر	إغلاق	التغير اليومي (نسب)	القيمة المتداولة	القيمة السوقية	مضاعف السعر	عدد	محل	النسبة	القيمة	إغلاق خلال 52
الاسم	المختصر	إغلاق	التغير اليومي (نسب)	القيمة المتداولة	القيمة السوقية	مضاعف السعر	عدد	محل	النسبة	القيمة	إغلاق خلال 52
وطني	▼	0.853	-16.0	-1.8%	6,392	7,464	12%	4.1%	13.6	1.83	7,830.5
خليج ب	▼	0.364	-1.0	0%	2,719	7,440	21%	2.5%	29.1	1.84	1,526.0
تجاري	▼	0.496	-14.0	-3%	2	3	1%	7.1%	9.3	1.44	1,086.9
اهلي	▲	0.272	1.0	0%	3,238	11,942	15%	3.7%	11.5	1.15	747.6
الدولي	▼	0.253	-2.0	-1%	531	2,094	54%	3.0%	15.4	1.29	475.1
برقان	=	0.190	0.0	0%	802	4,207	12%	3.2%	17.7	0.86	723.2
بيتك	▼	0.770	-5.0	-1%	6,985	9,052	9%	3.1%	23.8	2.71	15,223.3
بنك بويبان	=	0.657	0.0	0%	953	1,452	6%	1.1%	30.9	3.28	3,100.8
بنك وربة	▼	0.279	-1.0	0%	857	3,079	22%	1.8%	26.2	1.64	1,317.8
البنوك				-0.7%	22,479	46,734		3.1%	17.7	1.64	32,031
سارجي	▼	0.241	-5.0	-2%	265	1,107	239%	0.0%	72.6	2.56	24.4
بنزولية	=	0.703	0.0	0%	0	0	2%	6.1%	12.2	1.15	127.1
نايسكو	=	1.465	0.0	0%	0	0	0%	6.3%	9.5	2.30	142.1
بيت الطاقة	▼	0.263	-1.0	0%	6	24	151%	0.0%	NM	4.02	11.9
أبار	▼	0.216	-2.0	-1%	1,882	8,419	29%	3.1%	14.4	0.69	54.7
الغلفا	▼	0.271	-2.0	-1%	218	801	103%	1.1%	21.7	1.78	153.5
الطاقة				3.8%	2,370	10,351		4.6%	14.4	2.04	514
سبك ك	▼	0.434	-7.0	-2%	65	152	6%	1.2%	12.5	1.49	28.2
بويبان ب	=	0.690	0.0	0%	1,171	1,702	30%	3.6%	14.5	1.63	387.5
الكويت	▼	0.796	-41.0	-5%	0	0	0%	5.0%	13.5	2.04	80.3
مواد أساسية				5.4%	1,236	1,855		3.6%	13.5	1.63	496
الخصوصية	▼	0.259	-1.0	0%	54	210	72%	1.1%	19.8	1.36	48.5
اسمنت	▼	0.407	-7.0	-2%	20	51	4%	1.7%	31.4	1.30	290.2
كابلات	▲	1.708	2.0	0%	1,889	1,104	22%	4.1%	17.3	1.17	355.6
سفن	▼	0.623	-5.0	-1%	930	1,487	64%	4.0%	13.3	1.58	123.5
بورتلاند	▲	0.653	10.0	2%	28	43	17%	6.1%	51.5	0.85	65.4
ورقية	▲	0.256	2.0	1%	20	79	41%	2.7%	38.2	1.43	25.4
معادن	▼	0.152	-4.0	-3%	80	520	125%	0.0%	NM	1.82	13.7
اسيكو	▼	0.618	-9.0	-1%	316	513	110%	0.0%	NM	8.27	204.2
الوطنية للبناء	▼	0.251	-2.0	-1%	33	132	30%	4.0%	30.5	1.01	90.2
المعدات	▼	0.220	-2.0	-1%	197	893	469%	0.0%	NM	2.09	17.6
إستهلاكية	▼	0.098	-1.7	-2%	63	641	80%	0.0%	NM	0.99	29.4
مخازن	▼	0.151	-1.0	-1%	3,753	24,972	49%	1.3%	NM	1.17	385.4
تنظيف	▲	0.285	3.0	1%	1,923	6,671	714%	1.0%	18.4	1.86	71.2
المعامل	▼	0.312	-5.0	-2%	12	40	3%	4.7%	9.5	1.08	42.6
هيومن سوفت	▼	2.371	-9.0	0%	180	76	17%	11.5%	9.3	3.87	319.5
امتيازات	▼	0.345	-14.0	-4%	0	1	1%	0.0%	5.5	3.64	13.8
المشتركة	=	0.900	0.0	0%	929	1,032	56%	3.3%	9.7	2.10	154.0
بويك	▼	0.205	-6.0	-3%	219	1,041	16%	0.0%	NM	0.74	77.4
ميرد	▼	0.135	-3.0	-2%	359	2,670	96%	3.7%	14.6	1.10	22.1
المتعاملة	▼	0.398	-2.0	-1%	302	755	95%	3.8%	20.0	1.61	105.7
قيوين ا	=	0.133	0.0	0%	0	0	4%	4.6%	5.9	0.73	48.3
جي تي سي	▼	0.414	-6.0	-1%	159	381	16%	6.8%	9.5	1.19	68.3
صناعية				0.5%	11,467	43,312		3.9%	15.9	1.33	2,572
مواشي	▲	0.122	1.0	1%	32	262	41%	0.0%	NM	1.63	25.5
ميزان	▼	1.167	-28.0	-2%	497	418	25%	3.8%	19.7	2.66	362.7
ملع الاستهلاكية				6.5%	529	681		3.8%	19.7	2.15	388
التقدم	▲	0.536	26.0	5%	0	0	1%	0.0%	NM	2.16	106.1
ميدان	▼	0.971	-51.0	-5%	4	5	0%	1.5%	29.7	2.20	196.6
رعاية صحية				-4.4%	4	5		1.5%	29.7	2.18	303

ملحظة: مضاعف السعر النسبي محسوب على أساس الاستيعاب المالي وصافي الأرباح لـ 12 شهر المالية في 31 مارس 2026. مضاعف السعر النسبي الدوري محسوب على أساس الاستيعاب المالي وحقوق المساهمين محسوب على 31 مارس 2026. المعدل الدوري للأهم محسوب على أساس التوزيعات النقدية لعام 2025 والأهم النسبي للربح على الخلف في سودية المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل. أجراء في تعديلات ضرورية بعد إكمال نشر نتائج. NA غير متوافق. NM غير متوافق.

النويصيب والخيران.. عندما تتحول الحدود إلى محرك اقتصادي

بقلم الخيرة العقارية - سبيكة محمد البحر

عن مجموعة سبيكة البحر وعماد الفرج العقارية
أعضاء في (IVSC)



عندما نتحدث عن مستقبل الاقتصاد الكويتي فإننا لا نتحدث فقط عن مشاريع جديدة أو مناطق عمرانية يتم تطويرها، وإنما نتحدث عن إعادة رسم الخريطة الاقتصادية للدولة، وكيف يمكن تحويل المواقع الاستراتيجية إلى مراكز حقيقية للإنتاج والاستثمار والخدمات.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية المنطقة الحرة في النويصيب، ليس باعتبارها مشروعاً منفرداً، وإنما باعتبارها جزءاً من رؤية اقتصادية يمكن أن تربط الكويت بشكل أكثر فاعلية مع المملكة العربية السعودية والأسواق الخليجية.



والمدينة الطبية تخلق حولهما حركة عقارية وخدمية تشمل السكن والمكاتب والفنادق والمطاعم والنقل والخدمات التجارية، وتساهم في رفع قيمة المناطق المحيطة بها على المدى الطويل. وهذا هو الفرق بين إنشاء مشروع وبين صناعة منطقة اقتصادية متكاملة.

العقار سيكون من أول المستفيدين

كخبرة عقارية، أرى أن المشاريع الاقتصادية الكبرى لا تغير فقط طبيعة النشاط التجاري، وإنما تعيد تشكيل الخريطة العقارية للمناطق المحيطة بها. فعندما تنتقل الشركات إلى منطقة جديدة، يظهر معها الطلب على المكاتب والمخازن والسكن والفنادق والخدمات.

وعندما تنشأ جامعة ومدينة طبية، يظهر طلب جديد على السكن الطلابي والاستثماري والمكاتب والشقق الفندقية والخدمات التجارية. ولهذا فإن التخطيط العقاري يجب أن يسبق النمو، وليس أن ينتظر حدوثه.

وعندما ننجح في ربط التجارة بالعقار، والتعليم بالصحة، واللوجستيات بالاستثمار، والكويت بالسوق السعودي، فإننا لا نبني مشروعاً جديداً فحسب، بل نضع أساساً لمحرك اقتصادي يمكن أن يكون له أثر واضح

وهذا التوسع يحتاج إلى أكثر من الوحدات السكنية. يحتاج إلى اقتصاد محلي قادر على توفير فرص العمل والخدمات والتعليم والصحة والترفيه والاستثمار. ومن هنا تأتي أهمية التفكير في تطوير الخيران ضمن رؤية أشمل، تقوم على إنشاء بيئة حضرية متكاملة تستطيع استيعاب النمو السكاني والاقتصادي المتوقع خلال السنوات المقبلة.

المدينة الطبية والجامعة

وجود مدينة طبية متطورة وجامعة ذات تخصصات حديثة في منطقة الخيران يمكن أن يشكل نقلة نوعية إذا تم التخطيط لهما ضمن منظومة واحدة. فالمدينة الطبية ليست مجرد مستشفى، والجامعة ليست مجرد كليات وقاعات دراسية. النموذج الحديث يقوم على ربط التعليم بالصحة والبحث العلمي والتكنولوجيا.

ويمكن أن تتحول المدينة الطبية إلى مركز إقليمي يستقطب الكفاءات والطلبة والمرضى، بينما توفر الجامعة تخصصات تتناسب مع احتياجات الاقتصاد الجديد، مثل العلوم الطبية والهندسة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وإدارة الخدمات الصحية واللوجستيات.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن مثل هذه المشاريع لا تتوقف آثارها عند حدود المشروع نفسه. فالجامعة

النويصيب تمتلك ميزة لا يمكن تجاهلها، وهي موقعها على الطريق المؤدي إلى المملكة العربية السعودية، الأمر الذي يمنحها فرصة لتكون مركزاً للتجارة والخدمات اللوجستية وتخزين البضائع وإعادة توزيعها، إلى جانب استقطاب الشركات والاستثمارات التي تبحث عن موقع قريب من الأسواق الخليجية. والأهم من ذلك أن نجاح المنطقة الحرة لا يجب أن يقاس فقط بمساحتها أو بعدد المباني والمخازن التي ستقام فيها، وإنما بحجم النشاط الاقتصادي الذي تستطيع أن تولده حولها.

فالمنطقة الحرة الحديثة يمكن أن تجمع بين الخدمات اللوجستية والتجارة والصناعات الخفيفة والتخزين وإعادة التصدير والخدمات المالية والتأمين والنقل، وهو ما يعني خلق سلسلة اقتصادية متكاملة بدلاً من الاعتماد على نشاط واحد.

النويصيب.. فرصة لتغيير مفهوم المناطق الحدودية

في العديد من الاقتصادات العالمية تحولت المناطق الحدودية إلى مراكز تجارية مهمة، لأنها تقع عند نقطة التقاء الأسواق وحركة البضائع.

والكويت لديها فرصة للاستفادة من هذا الموقع، خصوصاً مع وجود سوق سعودي كبير وموقع جغرافي يسمح للكويت بأن تكون جزءاً من حركة التجارة الخليجية.

ومن وجهة نظر عقارية، فإن أي نشاط اقتصادي كبير في النويصيب سيخلق طلباً موازياً على الأراضي والمخازن والمكاتب والسكن والخدمات والفنادق والمطاعم وغيرها من الأنشطة المرتبطة بحركة الشركات والعاملين.

وهنا تظهر أهمية التخطيط منذ البداية، بحيث لا تكون المنطقة الحرة منفصلة عن محيطها، وإنما جزءاً من مدينة اقتصادية متكاملة تتوفر فيها البنية التحتية والخدمات الأساسية.

الخيران.. الوجه الآخر للتنمية

إذا كانت النويصيب يمكن أن تكون بوابة اقتصادية وتجارية، فإن الخيران تستطيع أن تكون مركزاً عمرانياً وخدمياً داعماً لهذا النمو.

الجنوب الكويتي يشهد توسعاً عمرانياً واضحاً،

الجمعية الاقتصادية الكويتية

جودة التنظيم مفتاح بناء
اقتصاد رقمي تنافسي

يشهد الاقتصاد الرقمي تحولات متسارعة أعادت تشكيل أنماط الإنتاج والتجارة والخدمات. وأصبحت المنصات والتطبيقات الرقمية جزءاً أساسياً من النشاط الاقتصادي ومن الحياة اليومية للمستهلكين. كما توسع دورها في ربط المنتجين ومقدمي الخدمات بالأسواق. وأسهمت في خلق فرص استثمارية جديدة ورفع كفاءة الوصول إلى السلع والخدمات.

وفي ظل هذا التحول أصبحت جودة البيئة التنظيمية عنصراً أساسياً في بناء الثقة وتعزيز المنافسة وحماية حقوق المتعاملين. كما أصبحت عاملاً مؤثراً في قرارات الاستثمار وفي قدرة الشركات على التوسع والابتكار والاستمرار.

وفي هذا السياق يأتي القرار الوزاري رقم 109 لسنة 2026 بشأن تنظيم قطاع المنصات والتطبيقات الإلكترونية الوسيطة لعرض المنتجات وطلبها وتوصيلها إلى المستهلكين. وهو قرار يعكس توجهها مهما نحو تطوير الإطار المنظم للاقتصاد الرقمي في دولة الكويت. كما يستهدف تعزيز حماية المستهلك ورفع مستوى الشفافية وتنظيم العلاقة بين أطراف السوق.

وتؤكد الجمعية الاقتصادية الكويتية دعمها للأهداف العامة التي يسعى القرار إلى تحقيقها. كما ترى أن نجاح أي تنظيم اقتصادي لا يقاس فقط بسلامة أهدافه أو بقوة أدوات الإنفاذ التي يتضمنها. بل يقاس بالنتائج التي يحققها في السوق وبقدرته على حماية المستهلك ودعم المنافسة وتشجيع الاستثمار والمحافظة على فرص الابتكار والنمو.

إن حماية المستهلك وتعزيز الاستثمار ليسا هدفين متعارضين. بل يمثلان ركيزتين متكاملتين لاقتصاد رقمي مستدام. فالمستهلك يستفيد من سوق تنسم بالمنافسة والجودة وتعدد الخيارات. كما أن الاستثمار لا يستدام إلا في بيئة تحظى بثقة المستهلك وتطبق فيها القواعد بعدالة ووضوح.

ومن هذا المنطلق ترى الجمعية أن جودة التنظيم يجب أن تقوم على التوازن بين حماية الحقوق والمحافظة على جاذبية السوق. كما يجب أن تراعي طبيعة الاقتصاد الرقمي وسرعة تطوره وتنوع نماذج الأعمال العاملة فيه.

الاستثمار ركيزة أساسية لنجاح التنظيم

لم يعد التنافس بين الاقتصادات قائماً على الحوافز المالية أو الضريبية وحدها. بل أصبحت جودة البيئة التنظيمية ووضوح الالتزامات واستقرار القواعد وسرعة الإجراءات من العوامل الحاسمة في قرارات الاستثمار. ويكتسب هذا الأمر أهمية أكبر في الاقتصاد الرقمي. حيث تعتمد الشركات على سرعة التوسع وعلى القدرة على تطوير نماذج أعمال جديدة وعلى الاستثمار المستمر في التقنية والبيانات والخدمات اللوجستية. وبيحث المستثمر قبل دخوله أي سوق عن مدى وضوح القواعد ومدى استقرارها ومدى إمكانية توقع طريقة تطبيقها. كما يدرس تكلفة الامتثال والزمن اللازم للحصول على الموافقات وحجم المخاطر التنظيمية التي قد تواجه نشاطه.

ولهذا فإن الاستثمار يبحث عن الوضوح قبل أن يبحث عن الحوافز.

وترى الجمعية أن تطبيق القرار يجب أن يساهم في ترسيخ اليقين التنظيمي لدى المستثمرين. كما يجب أن يمنح الشركات القدرة على التخطيط واتخاذ القرارات على أساس واضح ومستقر.

فالقواعد التي تنسم بالوضوح والاتساق تعزز الثقة وتخفف تكلفة ممارسة الأعمال. أما القواعد التي يكتنف تطبيقها الغموض أو تتغير آليات تفسيرها

بصورة متكررة فقد ترفع المخاطر وتحد من توسع الشركات وتؤثر في جاذبية السوق.

ومن المهم كذلك النظر إلى المنصات الرقمية باعتبارها جزءاً من منظومة اقتصادية أوسع. فهي ترتبط بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمطاعم والمتاجر ومقدمي الخدمات وشركات النقل والدفع والتقنية. ولذلك فإن أي متطلبات تنظيمية تفرض على هذه المنصات قد تمتد آثارها إلى عدد كبير من الأنشطة والأطراف المرتبطة بها.

وعليه فإن نجاح التنظيم يتطلب دراسة الأثر الاقتصادي المباشر وغير المباشر للالتزامات الجديدة. كما يتطلب مراعاة أثرها في الأسعار وفي فرص الدخل إلى السوق وفي قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى المستهلكين.

التنظيم الذكي يقوم على التناسب

تختلف المنصات والتطبيقات المشمولة بالقرار من حيث حجم النشاط وطبيعة الخدمات وعدد المستخدمين ومستوى المخاطر والقدرات التشغيلية والمالية.

كما تختلف الشركات الكبرى ذات الانتشار الواسع عن الشركات الناشئة والمشروعات المحلية الصغيرة. وتختلف المنصات التي تدير عمليات واسعة ومعقدة عن التطبيقات التي تقدم خدمات محدودة أو متخصصة.

ومن هنا تبرز أهمية مبدأ التناسب في التنظيم. ويعني ذلك أن تتناسب المتطلبات الرقابية وتكاليف الامتثال مع حجم النشاط وطبيعته ومستوى المخاطر المرتبطة به. وألا يتم تطبيق الالتزامات ذاتها على جميع النماذج دون مراعاة الاختلافات الجوهرية بينها. ولا يعني التناسب تخفيف حماية المستهلك أو استثناء

بعض الشركات من المسؤولية. بل يعني تصميم المتطلبات بطريقة تحقق الهدف التنظيمي بأعلى كفاءة وأقل تكلفة ممكنة.

فالتنظيم الناجح لا يقاس بعدد الالتزامات التي يفرضها. بل بقدرته على تحقيق أهدافه بوضوح وفعالية ودون تحميل السوق أعباء تتجاوز الحاجة الفعلية. وتطبيق مبدأ التناسب يساهم في حماية المنافسة وفي خفض الحواجز أمام دخول الشركات الجديدة. كما يحد من احتمال تحول تكاليف الامتثال إلى ميزة غير مباشرة للشركات الكبرى على حساب الشركات الصغيرة والناشئة.

وترى الجمعية أن من المناسب وضع تصنيفات واضحة للمنصات والتطبيقات بحسب طبيعة النشاط وحجمه ومستوى المخاطر. على أن ترتبط بكل تصنيف متطلبات تتناسب معه.

كما ترى أهمية تبني نهج تنظيمي قائم على المخاطر. بحيث توجه الرقابة والموارد نحو الممارسات والأنشطة التي تمثل خطراً فعلياً على المستهلك أو السوق. بدلا من معاملة جميع الأنشطة بالمستوى ذاته من التدخل والرقابة.

المرحلة الانتقالية جزء من نجاح التنفيذ

إن إصدار التنظيم يمثل بداية عملية التنفيذ وليس نهايتها.

وتتطلب القرارات التي تنشئ التزامات جديدة وقتاً كافياً لفهم المتطلبات وتطوير الأنظمة وتعديل العقود والسياسات الداخلية وتدريب الموظفين والتنسيق مع الشركاء ومقدمي الخدمات.

وقد تواجه بعض الشركات صعوبات عملية أو تقنية



يجب وضع تصنيفات للتطبيقات والمنصات حسب النشاط

المتطلبات ذاتها.

ولهذا فإن تقييم الأثر على المنافسة يجب أن يكون جزءاً أساسياً من عملية التنفيذ والمراجعة.

وترى الجمعية أهمية رصد أثر القرار في عدد الشركات العاملة وفي معدلات دخول وخروج المنصات من السوق. كما يجب متابعة أثره في الأسعار والرسوم وجودة الخدمة وتعدد الخيارات المتاحة للمستهلك.

ومن المهم كذلك متابعة أثر المتطلبات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على المنصات الرقمية لتسويق منتجاتها والوصول إلى العملاء.

فحماية المنافسة لا تعني حماية الشركات من الالتزام. بل تعني ضمان ألا تتحول المتطلبات التنظيمية إلى حواجز غير ضرورية تعيق دخول السوق أو تحد من الابتكار أو تركز النشاط في عدد محدود من المنصات.

قياس النتائج أساس الحكم على نجاح القرار

ترى الجمعية أن نجاح القرار يجب أن يقاس من خلال مؤشرات واضحة ترتبط بأهدافه الفعلية.

ومن هذه المؤشرات مستوى رضا المستهلك. وعدد الشكاوى ونوعيتها. وسرعة معالجة النزاعات. ومستوى الالتزام بالإفصاح والشفافية. وجودة الخدمة. ومعدلات إلغاء الطلبات أو تأخيرها. ومدى وضوح الأسعار والرسوم.

كما يجب قياس أثر القرار في الاستثمار والمنافسة. وذلك من خلال متابعة عدد الشركات والمنصات العاملة. وحجم الاستثمارات الجديدة. وقدرة الشركات القائمة على التوسع. ومعدلات دخول الشركات الناشئة إلى السوق. وتطور الأسعار والخدمات المقدمة.

ويجب كذلك قياس تكلفة الامتثال التي تتحملها الشركات. ولا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فالقياس الموضوعي يساعد على التمييز بين نجاح التنظيم على الورق وبين نجاحه في الواقع.

كما يسمح بتحديد المتطلبات التي حققت نتائج إيجابية. ويكشف المتطلبات التي قد تحتاج إلى تعديل أو توضيح أو تبسيط.

وترى الجمعية أهمية نشر نتائج دورية عن أثر القرار بعد دخوله حيز التنفيذ. وأن تتضمن هذه النتائج مؤشرات كمية ونوعية تعكس واقع السوق.

كما ترى أن الشفافية في نشر النتائج تعزز ثقة المجتمع في عملية التنظيم. وتساعد الشركات والمستهلكين على فهم أثر السياسات المتبعة.

المراجعة المستمرة جزء من جودة التنظيم

الاقتصاد الرقمي يتغير بسرعة. كما أن نماذج الأعمال والتقنيات وسلوك المستهلك تتطور بصورة مستمرة. ولهذا فإن التنظيم الفعال لا يجب أن ينظر إليه باعتباره إطاراً ثابتاً لا يتغير. بل يجب أن يخضع للمراجعة الدورية في ضوء نتائج التطبيق والتطورات الجديدة.

وترى الجمعية أن المراجعة لا تعني التراجع عن أهداف التنظيم. بل تمثل جزءاً من الحوكمة الجيدة ومن القدرة على تحسين السياسات العامة.

ومن المناسب إجراء تقييم بعد مرور فترة محددة من التطبيق. على أن يشمل هذا التقييم أثر القرار في حماية المستهلك والاستثمار والمنافسة والابتكار وتكاليف الامتثال.

كما يجب أن يعتمد التقييم على بيانات فعلية وعلى مشاورات منظمة مع الأطراف المعنية.

ويمكن أن تقود هذه المراجعة إلى الإبقاء على المتطلبات التي أثبتت فعاليتها. أو تعديل المتطلبات التي أظهرت آثاراً جانبية غير مقصودة. أو تبسيط الإجراءات التي يمكن تحقيق أهدافها بوسائل أقل تكلفة.

إن جودة التنظيم أصبحت ميزة تنافسية بين الاقتصادات وليست مجرد مسألة تشريعية.

في تنفيذ جميع الالتزامات خلال فترة قصيرة. ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة أو الجهات التي تحتاج إلى تعديل أنظمتها الرقمية والتشغيلية.

ولهذا فإن المرحلة الانتقالية ليست مجرد مهلة زمنية. بل هي أداة تنظيمية أساسية تساعد على ضمان التطبيق السليم وتخفيض احتمالات التعثر أو التفسير المتباين للمتطلبات.

وترى الجمعية أن مدى كفاية المرحلة الانتقالية يجب أن يقاس في ضوء حجم متطلبات الامتثال والأعباء التشغيلية والتقنية التي يرتبها القرار، مع مراعاة اختلاف طبيعة الجهات المخاطبة وأحجامها ونماذج أعمالها.

كما ترى أهمية وجود خطة تنفيذ واضحة تتضمن مراحل محددة وأولويات معلنة وإرشادات تفسيرية ونقاط اتصال مباشرة للاستفسارات.

ومن المناسب كذلك أن تتضمن المرحلة الانتقالية مساراً للتوعية والتواصل مع الشركات والمنصات وممثلي المستهلكين. وأن تستخدم الملاحظات العملية الواردة من السوق في معالجة أي ثغرات أو صعوبات تظهر أثناء التطبيق.

كما يمكن خلال هذه المرحلة التركيز على التصحيح والتوجيه قبل الانتقال إلى التطبيق الكامل للجزاءات. مع الحفاظ على التعامل الحازم مع المخالفات التي تمس حقوق المستهلك أو تنطوي على غش أو تضليل أو ضرر واضح.

ويحقق هذا النهج التوازن بين جدية التنظيم وبين الحاجة إلى إنجاح التطبيق بصورة عملية ومستدامة.

وضوح المتطلبات يعزز الامتثال

لا يتحقق الامتثال الفعال بمجرد نشر النصوص التنظيمية.

فالامتثال يحتاج إلى وضوح في المفاهيم وتعريف دقيق للمسؤوليات وتفسير متسق للالتزامات.

وقد تؤدي المصطلحات العامة أو المتطلبات التي تحتمل أكثر من تفسير إلى اختلاف التطبيق بين الشركات. كما قد ترفع تكلفة الاستشارات القانونية والتقنية وتخلق حالة من عدم اليقين في السوق.

ولهذا ترى الجمعية أهمية إصدار أدلة تنفيذية وتفسيرات عملية للأسئلة الأكثر شيوعاً. مع تقديم أمثلة تطبيقية توضح نطاق الالتزامات والمسؤوليات بين المنصة ومقدم الخدمة والبائع وشركة التوصيل والمستهلك.

كما ترى أهمية توضيح المسؤولية في الحالات التي تتداخل فيها أدوار أكثر من طرف. مثل حالات إلغاء الطلبات أو التأخر في التوصيل أو اختلاف المنتج أو استرداد المبالغ أو الشكاوى المتعلقة بجودة السلع والخدمات.

إن الوضوح يقلل النزاعات ويشجع الامتثال الطوعي ويعزز العدالة بين الشركات. كما يمنح تفاوت التفسير أو التطبيق ويزيد ثقة المستهلك والمستثمر في البيئة التنظيمية.

حماية المنافسة والحد من الآثار غير المقصودة

قد تؤدي بعض المتطلبات التنظيمية رغم حسن أهدافها إلى آثار غير مقصودة إذا لم تدرس بصورة متكاملة.

فارتفاع تكاليف الامتثال قد يدفع بعض الشركات الصغيرة إلى الخروج من السوق. كما قد يحد من دخول شركات جديدة أو يؤدي إلى زيادة الرسوم والأسعار التي يتحملها المستهلك.

وقد تتمكن الشركات الكبرى من استيعاب الالتزامات الجديدة بصورة أسهل بسبب مواردها المالية والتقنية. بينما تواجه الشركات الصغيرة صعوبات أكبر في تلبية

والدول التي تطور تنظيماتها باستمرار وتستجيب للمتغيرات بصورة سريعة ومدروسة تكون أكثر قدرة على استقطاب الاستثمار ودعم الابتكار وبناء أسواق أكثر مرونة.

الحوار المؤسسي يعزز جودة السياسات

ترى الجمعية أن نجاح تنظيم الاقتصاد الرقمي يتطلب حواراً مستمراً بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمستهلكين والمتخصصين في الاقتصاد والقانون والتقنية.

فالمشاركة المنظمة تساعد على التعرف إلى التحديات قبل تفاقمها. كما تساهم في بناء فهم مشترك لأهداف التنظيم ولأفضل وسائل تطبيقه.

ومن هذا المنطلق تقترح الجمعية تنظيم مؤتمر وطني متخصص حول تنظيم الاقتصاد الرقمي في دولة الكويت.

ويهدف المؤتمر إلى مناقشة التطورات التنظيمية واستعراض التجارب الدولية وتقييم التحديات التي تواجه الشركات والمستهلكين. كما يتيح بناء قنوات تواصل بين الجهات المعنية وتطوير توصيات عملية قابلة للتنفيذ.

ويمكن أن يتناول المؤتمر موضوعات حماية المستهلك والمنافسة الرقمية والبيانات والخصوصية والتجارة الإلكترونية والمدفوعات والتوصيل والذكاء الاصطناعي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما يمكن أن يشكل منصة دورية لمراجعة أداء البيئة التنظيمية وقياس مدى مواكبتها للتغيرات الاقتصادية والتقنية.

وتبدي الجمعية الاقتصادية الكويتية استعدادها للمساهمة في تنظيم هذا الحوار وفي تقديم الدراسات والمقترحات الاقتصادية التي تدعم تطوير السياسات العامة.

نحو تنظيم يعزز الثقة والتنافسية

إن القرار الوزاري رقم 109 لسنة 2026 يمثل خطوة مهمة في مسار تنظيم الاقتصاد الرقمي في دولة الكويت.

وتدعم الجمعية أهدافه المرتبطة بحماية المستهلك وتعزيز الشفافية وتنظيم السوق.

كما تؤكد أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تطبيقاً متدرجاً وواضحاً ومتوازناً. ويراعي مبدأ التناسب. ويخفف حالة عدم اليقين. ويحمي المنافسة. ويشجع الاستثمار. ويواكب الابتكار.

وتؤكد الجمعية أن قوة التنظيم لا تكمن في مستوى التشدد وحده. بل في قدرته على تحقيق النتائج المطلوبة دون إضعاف ديناميكية السوق أو الحد من الفرص الاقتصادية.

فالتنظيم الجيد يحمي المستهلك. ويعزز ثقة المستثمر. ويدعم المنافسة. ويفتح المجال أمام الابتكار. ويرفع كفاءة السوق.

أما التنظيم الذكي فهو الذي يوازن بين هذه الأهداف وقياس أثره ويطور أدواته بصورة مستمرة.

ومن هذا المنطلق تدعو الجمعية إلى التعامل مع تنفيذ القرار باعتباره فرصة لبناء نموذج تنظيمي متقدم للاقتصاد الرقمي في الكويت. نموذج يقوم على الوضوح والتناسب والقياس والحوار والمراجعة المستمرة.

إن نجاح القرار لن يقاس بعدد المخالفات أو الجزاءات فقط. بل سيقاس بمدى تحسن تجربة المستهلك. وبنمو الاستثمار. وبقوة المنافسة. وبقدرة السوق الكويتي على استقطاب الشركات والمواهب والتقنيات الجديدة. فجودة التنظيم هي المفتاح الحقيقي لبناء اقتصاد رقمي تنافسي ومستدام.

«الكويتية» تنظم دورات تعزز مهارات موظفيها في خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة

الشطبي: الاستثمار في العنصر البشري يمثل أحد الركائز الأساسية للارتقاء بتجربة السفر



نظمت شركة الخطوط الجوية الكويتية، بالتعاون مع شركة شهد شهاب لإدارة المراكز الطبية التخصصية، عدداً من الدورات والبرامج التدريبية المتخصصة لموظفيها، وذلك بناءً على مذكرة التفاهم الموقعة بين الجهتين، بهدف تعزيز مهارات وقدرات موظفيها في التعامل مع الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا سيما طواقم الضيافة الجوية وموظفي المطار.

وتناولت البرامج التدريبية عدداً من المحاور المتخصصة في أساليب التواصل والتعامل مع مختلف فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك ذوو الإعاقات السمعية والبصرية والحركية، إلى جانب التعريف بأفضل الممارسات والأساليب التي تساهم في تقديم الدعم والمساندة لهم خلال مختلف مراحل السفر، بما يعزز من سهولة وراحة تجربتهم. وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي بالتكليف في الخطوط الجوية الكويتية الكابتين / عبد الوهاب إبراهيم الشطبي: «إن تنظيم هذه الدورات التدريبية يأتي انطلاقاً من إيمان الخطوط الجوية الكويتية بأهمية الاستثمار في العنصر البشري وتطوير مهارات موظفيها، باعتبارهم الركيزة الأساسية في تقديم خدمات متميزة تلبي احتياجات جميع المسافرين، وتواكب تطوراتهم».

وأضاف الشطبي أن هذه الدورات تأتي في إطار حرص الخطوط الجوية الكويتية على مواصلة تطوير قدرات موظفيها ورفع مستوى جاهزيتهم للتعامل مع مختلف احتياجات المسافرين، بما ينسجم مع استراتيجية الشركة في الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وتعزيز مفهوم الشمولية وإتاحة تجربة سفر متميزة لجميع العملاء دون استثناء.

وشدد الشطبي على أن الخطوط الجوية الكويتية، بصفتها الناقل الوطني لدولة الكويت، تحرص على توفير بيئة سفر شاملة تراعي احتياجات مختلف فئات المسافرين، وتعمل بصورة مستمرة على تطوير خدماتها ورفع كفاءة كوادرها بما يعكس التزامها بتقديم تجربة سفر آمنة ومريحة ومتميزة لجميع عملائها.

من جانبها، قالت مدير مركز التدريب بالتكليف في الخطوط الجوية الكويتية غزلان الطشة أن البرامج التدريبية

يمكن الموظفين من التعامل معهم بكفاءة واحترافية، ويعزز جودة الخدمات المقدمة في مرافق الشركة وعلى متن رحلاتها.

وأكدت على أن الخطوط الجوية الكويتية تواصل تنفيذ برامج التدريب والتطوير بالتعاون مع الجهات المتخصصة، للاستفادة من خبراتها وتعزيز كفاءة كوادرها، بما يواكب أفضل المعايير والممارسات الدولية في مجال خدمة العملاء، لافتة إلى أن تطوير مهارات الموظفين يمثل أحد المحاور الرئيسية التي تعتمد عليها الشركة في الارتقاء بمستوى خدماتها.

تمثل خطوة مهمة في تعزيز مهارات موظفي الشركة في التعامل مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مشيرة إلى أن تأهيل الموظفين وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة يساهم في توفير تجربة سفر أكثر سهولة وراحة، ويعزز من قدرتهم على تقديم الدعم المناسب للمسافرين في مختلف مراحل رحلتهم.

وأشارت الطشة إلى أن الدورات تضمنت جوانب نظرية وعملية ركزت على أساليب التواصل والتعامل مع مختلف الحالات، إلى جانب التعرف على أفضل الممارسات في تقديم الخدمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بما

في إطار حرصه على نقل خبراته المؤسسية إلى القطاع الحكومي

KIB ينظم برنامجاً تدريبياً لتعزيز جودة الخدمة وتطوير كفاءات موظفي «القوى العاملة»



ثقافة إسعاد المتعاملين باعتبارها أحد أبرز عناصر تطور المؤسسات. كما استعرض أحدث التوجهات في الخدمات الرقمية، ودورها في تحسين تجربة العملاء. وأشرف على تدريب المشاركين فريق متخصص من KIB حرص على تقديم خبراته الطويلة في مجالات الجودة والتدريب لدعم أهداف البرنامج، مما مكن المشاركين من تحقيق أقصى استفادة واكتساب أدوات عملية قابلة للتطبيق الفوري في بيئة عملهم، من خلال أساليب تدريبية تفاعلية وورش عمل تساهم في تعزيز كفاءة الخدمات ورفع مستوى استجابتها لاحتياجات المراجعين.

ويأتي هذا البرنامج ضمن سلسلة من المبادرات التدريبية التي ينفذها KIB بالتعاون مع عدد من الجهات في القطاعين الحكومي والخاص، في إطار التزامه بالمساهمة في بناء القدرات الوطنية، ونقل المعرفة، ودعم الجهود الرامية إلى تطوير الخدمات وتعزيز ثقافة التميز والابتكار في بيئات العمل المختلفة.



محمد دشتي

التميز في خدمة العملاء، ومهارات التواصل الفعال، وآليات التعامل مع مختلف فئات المراجعين، وإدارة المواقف والتحديات اليومية وحل المشكلات بكفاءة، إلى جانب ترسيخ

نظم بنك الكويت الدولي (KIB) برنامجاً تدريبياً متخصصاً لموظفي الهيئة العامة للقوى العاملة، بهدف تطوير مهارات خدمة العملاء وتعزيز جودة الأداء المقدم للمراجعين، وذلك في إطار جهوده الرامية إلى نقل خبراته في مجال الإدارة والتميز إلى القطاع الحكومي، بما يدعم تطوير الكفاءات الوطنية ويرتقي بكفاءة العمل المؤسسي في الكويت. وشارك في البرنامج مجموعة من موظفي الهيئة، حيث ركز على تزويدهم بالمهارات العملية اللازمة في بيئة العمل، بما يساهم في تحسين تجربة المتعاملين ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

وفي هذا السياق، قال مدير أول جودة الخدمة في KIB، محمد دشتي: «تأتي هذه المبادرة انطلاقاً من إيماننا بأن الاستثمار في تنمية الكفاءات البشرية يمثل أحد أهم عوامل تحسين جودة الخدمات، وأن تبادل الخبرات بين القطاعين المصرفي والحكومي يساهم في تطبيق أفضل المعايير وتعزيز كفاءة المنظومة الخدمية. ومن هذا المنطلق، حرصنا على تصميم برنامج يجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية، ويزود المشاركين بمهارات عملية تساعد في مواكبة المتطلبات المتسارعة للتحويل الرقمي».

وأضاف دشتي: «يحرص KIB على توظيف خبراته المتراكمة في مجال التميز في الخدمات لدعم مختلف الجهات والمؤسسات، انطلاقاً من مسؤوليته المجتمعية ودوره كشريك في التنمية. ونؤمن بأن تطوير مهارات العاملين وتمكينهم من أحدث الأدوات ينعكس بصورة مباشرة على تطوير معايير العمل، ويعزز كفاءة الأداء على المدى الطويل». وتناول البرنامج عدداً من المحاور الرئيسية، شملت أساليب

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



تأكيداً على التزامها بمسؤوليتها الوطنية والاجتماعية الممتدة لأكثر من 80 عاماً

ميزان القابضة تساهم بمليون دولار في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»



لها، ويعمل فيها ما يزيد عن 6,700 موظف.

توزع أكثر من 34,000 صنف (SKU) لمنتجات غذائية واستهلاكية من كبرى العلامات التجارية الإقليمية والعالمية، وهو ما يجعل شركة ميزان القابضة من كبرى الشركات من حيث عدد العلامات التجارية التي تصنعها وتوزعها وكذلك من حيث المبيعات والحصة السوقية، إضافة إلى حصة الشركة من إجمالي إنفاق المستهلك في الفئات التي تخدمها.

يغطي نشاطها مختلف القطاعات الاستهلاكية، ويدعمه علاقات طويلة الأمد مع شركات عالمية معروفة منها "جونسون أند جونسون" (Johnson & John-son)، و"عليان كيمبرلي كلارك" (Olayan-Kimberly)، و"ريكييت بنكيذر" (Reckitt Benckiser)، و"أرلا فودز" (Arla Foods)، و"جنرال ميلز" (General Mills)، و"ساره لي" (Sara Lee)، والعديد من الشركات المصنعة الأخرى.

تجهز 60,000 وجبة يومياً في الكويت وقطر ضمن قطاع التجهيزات الغذائية.

تمتلك مرافق تصنيع الغذاء والمشروبات والسلع الاستهلاكية على مساحة تغطي 190,000 متر مربع في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة.

تتمتع بعلاقات قوية مع الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية.

تقوم الشركة على التكامل الرأسي بما في ذلك تصنيع المعلبات، وتزويد الوجبات، وتقديم الخدمات المساندة واللوجستية.

تضم قائمة عملاء الشركة في قطاع "خدمات الأغذية" مطاعم المأكولات السريعة العالمية، وشركات التجهيزات الغذائية للطيران، وكبرى شركات الخدمات الغذائية.



منتصر جاسم الوزان



شركة ميزان القابضة
MEZZAN HOLDING CO.

إلى 80 عاماً، وقد تم إدراجها في بورصة الكويت خلال الربع الثاني من عام 2015. يقع المقر الرئيسي للشركة في الكويت، مع أنشطة تشغيلية مباشرة في الكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والعراق، والأردن.

تباشر عمليات في ست دول من خلال 34 شركة تابعة

انطلاقاً من التزامها الراسخ بمسؤوليتها الوطنية والاجتماعية، أعلنت شركة ميزان القابضة ش.م.ك.ع.، وهي إحدى أكبر شركات تصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية والمشروبات والسلع الاستهلاكية سريعة الدوران ومنتجات الرعاية الصحية في منطقة الخليج، تقديم مساهمة مالية بقيمة مليون دولار أمريكي لصالح «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، دعماً للجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز جاهزية الدولة للاستجابة للحالات والظروف الطارئة، والحد من آثارها على البنية التحتية والمرافق الحيوية والمجمعات التي تخدمها الشركة.

ومنذ بداية التطورات الإقليمية، حرصت ميزان القابضة على ضمان توافر المنتجات الأساسية في الأسواق التي تخدمها، مع الحفاظ على استمرارية عملياتها في مختلف أنحاء دولة الكويت وأسواقها الإقليمية. وشمل ذلك السلع الأساسية، وحليب الأطفال، والأدوية، والمياه المعبأة، وذلك من خلال تفعيل مصادر توريد ومسارات نقل بديلة لضمان استمرارية الإمدادات.

وامتداداً لمسيرة عطاء تزيد عن 80 عاماً، تؤكد ميزان القابضة جاهزيتها لدعم الجهود الوطنية في الظروف الاستثنائية، حيث تجسد هذه المساهمة التزام ميزان القابضة الراسخ بدعم جهود الدولة من خلال إعادة تأهيل مرافقها الحيوية المتضررة، بما يرسخ مبدأ الشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص.

وانطلاقاً من موقعها كشريك وطني موثوق، تؤكد ميزان القابضة التزامها بمساندة مؤسسات الدولة في الظروف الاستثنائية، والمساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار والرفاه المستدام للمجتمعات والأسواق التي تخدمها.

وتعد شركة ميزان القابضة شركة ذات تاريخ يمتد

تأكيداً على التزامه بالمسؤولية المجتمعية

«وربة» ينظم يوماً ترفيهياً لأبناء منتسبي قوة الإطفاء العام



جانب من زيارة فريق بنك وربة لقوة الإطفاء العام

المبادرات التي تلامس احتياجات المجتمع وتسهم في دعم مختلف فئاته.

كما يحرص البنك على تصميم مبادرات ذات قيمة مضافة تتجاوز الدعم التقليدي، من خلال برامج تركز على بناء العلاقات الإنسانية، وتعزيز التماسك المجتمعي، وترسيخ قيم العطاء والتكافل، بما ينسجم مع رسالته في أن يكون شريكاً فاعلاً في مسيرة التنمية وخدمة المجتمع.

الغريب: نثمن مبادرة بنك وربة في دعم أسر منتسبي الإطفاء

من جانبه، أشاد مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام في قوة الإطفاء العام العميد محمد الغريب بمبادرة بنك وربة وتنظيمه اليوم الترفيهي لأبناء منتسبي قوة الإطفاء العام، مؤكداً أن مثل هذه المبادرات تعكس عمق الشراكة المجتمعية بين مؤسسات الدولة والقطاع المصرفي، وتجسد التقدير للجهود التي يبذلها رجال الإطفاء في أداء واجبهم الوطني. وأعرب الغريب عن تقديره لبنك وربة على هذه اللفتة التي أسهمت في إدخال البهجة والسرور إلى نفوس أبناء منتسبي الإطفاء، مشيراً إلى أن الاهتمام بأسر رجال الإطفاء يمثل صورة من صور التقدير المعنوي لمن يعملون في الصفوف الأمامية ويؤدون مهامهم بكل تفان وإخلاص.

التزام مستمر بخدمة المجتمع

ويجسد تنظيم هذا اليوم الترفيهي استمرار بنك وربة في أداء دوره المجتمعي، عبر مبادرات نوعية تواكب احتياجات المجتمع وتعزز التواصل مع مختلف مؤسسات الدولة، بما يعكس رؤيته في أن النجاح الحقيقي يقاس بالأثر الإيجابي الذي يتركه في حياة الأفراد والمجتمع، ويؤكد التزامه الدائم بالمساهمة في دعم المبادرات الوطنية التي تعزز جودة الحياة وترسخ قيم التعاون والمسؤولية المجتمعية.



أيمن سالم المطيري

التفاعل بين الأطفال وأسرهم. كما يتخلل البرنامج كلمة افتتاحية يلقيها أحد ممثلي بنك وربة، يؤكد خلالها أهمية دعم المبادرات المجتمعية وتعزيز الشراكة مع مؤسسات الدولة، تقديرًا لجهود رجال الإطفاء وأسرهم. تقدير مستحق لأبطال الصفوف الأمامية ويؤكد بنك وربة أن هذه المبادرة تأتي عرفانا بالدور الوطني الذي يقوم به منتسبو قوة الإطفاء العام، والذين يمثلون أحد أهم خطوط الدفاع الأولى في حماية الأرواح والممتلكات والتعامل مع مختلف حالات الطوارئ، مشيراً إلى أن الاهتمام بأسرهم وأبنائهم يعد جزءاً من ثقافة الوفاء والتقدير التي يحرص البنك على ترسيخها من خلال برامجه ومبادراته المجتمعية.

تعزيز الشراكات المجتمعية المستدامة

ويواصل بنك وربة تطوير شراكاته مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع، انطلاقاً من قناعته بأن التعاون بين القطاع المصرفي والجهات الوطنية يشكل ركيزة أساسية لتحقيق أثر مجتمعي مستدام، وتعزيز

في إطار التزامه الراسخ بمسؤوليته المجتمعية، وحرصه على دعم مختلف فئات المجتمع وتعزيز التعاون مع الجهات الحكومية، ينظم بنك وربة يوماً ترفيهياً مخصصاً لأبناء منتسبي قوة الإطفاء العام في "عالم دبدوب" بمنطقة العديلية، وذلك تقديرًا للدور الوطني الكبير الذي يؤديه رجال الإطفاء في حماية الأرواح والممتلكات، وانطلاقاً من إيمان البنك بأهمية الاحتفاء بأسرهم وإدخال البهجة إلى نفوس أبنائهم.

المسؤولية المجتمعية ركيزة أساسية في استراتيجية بنك وربة

وبهذا الصدد قال أيمن سالم المطيري – مدير قطاع العلاقات العامة والاتصال المؤسسي في بنك وربة: "تأتي هذه المبادرة امتداداً للنهج الذي يتبناه بنك وربة في مجال المسؤولية المجتمعية، والذي يقوم على إطلاق مبادرات نوعية تستهدف مختلف شرائح المجتمع، وتسهم في ترسيخ قيم التكافل والتعاون، إلى جانب دعم الجهات الوطنية التي تضطلع بأدوار محورية في خدمة المجتمع، بما يعكس رؤية البنك في أن المسؤولية المجتمعية تمثل شراكة حقيقية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة الحياة". وأضاف المطيري: "يؤمن البنك بأن الاستثمار في المبادرات المجتمعية لا يقتصر على تقديم الدعم، بل يمتد إلى بناء جسور من التعاون مع مؤسسات الدولة، بما يرسخ ثقافة التقدير والعرفان لكل من يكرس جهوده لخدمة الوطن".

برنامج ترفيهي متكامل للأطفال

ويتضمن اليوم الترفيهي باقة متنوعة من الأنشطة والفعاليات التفاعلية والترفيهية المصممة خصيصاً للأطفال، بما يوفر لهم تجربة ممتعة في أجواء آمنة ومليئة بالمرح، إلى جانب تنظيم فقرات ترفيهية وأنشطة جماعية تهدف إلى تنمية روح المشاركة وتعزيز

«3 أشهر علينا»

Ooredoo الكويت تطلق أحدث هواتف Huawei Pura 90s بعرض حصري



أطلقت Ooredoo الكويت، الرائدة في تقديم خدمات الاتصالات والحلول الرقمية، أحدث هواتف Huawei Pura 90s في السوق الكويتي، بالتزامن مع طرح عرض خاص لفترة محدودة يجمع بين أحدث الأجهزة وباقات اتصالات ومزايا متنوعة، إلى جانب إعفاء العملاء من أقساط الجهاز لمدة ثلاثة أشهر. ويتيح عرض 3 أشهر علينا للعملاء فرصة اقتناء أحدث هواتف Huawei الرائدة والاستفادة من مزايا الاتصال التي تقدمها Ooredoo، إلى جانب الحصول على سماعات Huawei FreeBuds Pro 5 مجاناً مع كلا الجهازين.

وبموجب العرض، يتوفر Huawei Pura 90s Pro مقابل 23 ديناراً كويتياً شهرياً، فيما يتوفر Huawei Pura 90s Pro Max مقابل 27 ديناراً كويتياً شهرياً. وتشمل الباقتان دقائق Ooredoo غير محدودة، و500 دقيقة محلية، و50GB من إنترنت 5G Advanced، إلى جانب استخدام غير محدود لـ YouTube ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن ثلاثة أشهر من أقساط الجهاز مجاناً.

تصوير احترافي وتصميم مميز

تأتي سلسلة Huawei Pura 90s لتضع تجربة التصوير عبر الهاتف في صدارة أولوياتها، من خلال الجمع بين تقنيات التصوير المتقدمة والأداء القوي والشاشات عالية الجودة.

ويتميز Pura 90s Pro بشاشة LTPO OLED قياس 6.6 بوصة، مع معدل تحديث متكيف يصل إلى 120 هرتز، إلى جانب نظام تصوير ثلاثي يضم كاميرا رئيسية Ultra Lighting بدقة 50 ميغابكسل، وكاميرا فائقة الاتساع بدقة 12.5 ميغابكسل، وكاميرا ماكرو تيليفوتو Ultra Lighting بدقة 50 ميغابكسل. كما يدعم الهاتف تقنية True-to-Colour Camera 2.0، إضافة إلى تقريب رقمي يصل إلى 100 مرة.

أما Pura 90s Pro Max، فيرتقي بتجربة التصوير إلى مستوى أعلى، مع شاشة LTPO OLED أكبر بقياس 6.9 بوصة، ونظام تصوير متطور يضم كاميرا رئيسية Ultra Lighting HDR بدقة 50 ميغابكسل، وكاميرا فائقة الاتساع بدقة 40 ميغابكسل، إلى جانب كاميرا تيليفوتو Ultra Large Sensor بدقة 200 ميغابكسل مع مثبت بصري للصورة. كما يدعم الجهاز تقريباً بصرياً يصل إلى 4 مرات وتقريباً رقمياً يصل إلى 100 مرة، ما يجعله خياراً قوياً لعشاق التصوير وصناع المحتوى.

ويعمل كلا الجهازين بمعالج Kirin 9030S من Huawei، إلى جانب تقنيات عرض متطورة ومعدل تحديث متكيف يصل إلى 120 هرتز.

تجربة إطلاق تجمع التكنولوجيا والإبداع ونمط الحياة

احتفلت Ooredoo الكويت بإطلاق سلسلة Huawei Pura 90s من خلال فعالية حصرية نظمها بالتعاون مع Huawei وCAF Café في مقهى CAF ببرج كريستال في الكويت، حيث جمعت الفعالية بين أحدث تقنيات التصوير والابتكار والإبداع ونمط الحياة، في تجربة متكاملة تسلط الضوء على إمكانات السلسلة الجديدة.

تصوير مختلفة باستخدام الأجهزة. ومن خلال هذا التعاون، جمعت Ooredoo و-Hua-wei CAF بين التكنولوجيا والإبداع ونمط الحياة، لتقديم تجربة تتجاوز الإطلاق التقليدي للهواتف الذكية، وتعكس الدور المتنامي للتكنولوجيا في طريقة التقاط العملاء للحظاتهم اليومية ومشاركتها والاستمتاع بها.

3 أشهر علينا.. قيمة إضافية للعملاء

ومن خلال عرض 3 أشهر علينا، تمنح Ooredoo الكويت عملاءها قيمة إضافية عند الترقية إلى أحدث أجهزة Huawei الرائدة، حيث يمكن للعملاء عند اقتناء Pura 90s Pro أو Pura 90s Pro Max الاستفادة من ثلاثة أشهر من أقساط الجهاز مجاناً، إلى جانب باقات الاتصال والمزايا الإضافية، وسماعات Huawei FreeBuds Pro 5 مجاناً.

ويتوفر العرض لفترة محدودة فقط، ما يمنح العملاء فرصة للاستفادة من أحدث تقنيات الهواتف الذكية من Huawei، إلى جانب خدمات الاتصال والمزايا الإضافية التي تقدمها شركة Ooredoo.

ويمكن للعملاء الاستفادة من عروض Huawei Pura 90s Pro و Pura 90s Pro Max، واقتناء الجهازين عبر المتجر الإلكتروني لـ Ooredoo الكويت أو من خلال فروعها المنتشرة في مختلف أنحاء الكويت، وذلك وفقاً للشروط والأحكام المطبقة.

ومن خلال شراكاتها مع Huawei وCAF، تواصل Ooredoo الكويت الجمع بين التكنولوجيا والاتصال وتجارب نمط الحياة، مع إتاحة أحدث الأجهزة والابتكارات للعملاء ضمن تجارب مصممة لتواكب احتياجاتهم وتضيف قيمة حقيقية إلى حياتهم اليومية.

رحلة مع Pura

3 أشهر من أقساط الجهاز علينا



دقائق غير محدودة
ضمن شبكة Ooredoo*

500 دقيقة
محلية

50GB إنترنت

Huawei FreeBuds
Pro 5 مجاناً

لتفاصيل الشروط والأحكام، اطلع على Ooredoo

وفي إطار هذا التعاون، قدم CAF Café مجموعة من المشروبات محدودة الإصدار، المستوحاة من ألوان سلسلة Huawei Pura 90s، والتي تتوفر حصرياً في فرع CAF ببرج كريستال حتى 30 أغسطس، وتشمل صودا البرتقال (Orange Soda)، وصودا الجافة (Guava Soda)، وصودا التوت (Mulberry Soda)، في تجربة تجمع بين عالم التكنولوجيا ونمط الحياة. كما شهدت الفعالية تنظيم ورشة متخصصة في التصوير الفوتوغرافي بقيادة عبدالله الشايعي، أتاح للمشاركين فرصة تجربة قدرات التصوير المتقدمة التي تتميز بها سلسلة Huawei Pura 90s، والتعرف عن قرب على إمكاناتها في التقاط صور عالية الجودة، إلى جانب استكشاف تقنيات وأساليب

استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2026

تنوع الأدوات الاستثمارية حياة للأسواق المالية

السؤال

هل تؤيد عودة
أداة الأجل والبيع
المستقبلية
إلى البورصة
من جديد؟نعم ☐لا ☐

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين. ونطرح في استبيان أغسطس 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية للبورصة».

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أغسطس يتمحور حول عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية مرة أخرى للبورصة، خصوصاً وأنها أداة ناجحة وشهدت إقبال كبير وتاريخي، وذلك لتحقيق المزيد من التنوع في ظل عدم وجود أدوات مطابقة تحظى بذات النجاح والإقبال، كما أن مثل هذه الأدوات تعتبر حياة بالنسبة للأسواق المالية لتلبية رغبات ومتطلبات مختلفة، وتحقق إيرادات وعمولات وتجذب شرائح عديدة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»عبر الواتساب
50300624عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



أسعار النفط ترتفع قرب 90 دولار



أي ناقلة يوم الأحد، مقارنة بـ 31 سفينة الأسبوع السابق.

وانعكس هذا التباطؤ الملاحي على السوق الفوري؛ حيث أفادت مصادر تجارية بأن شركة أدنوك باعت نحو 14 مليون برميل من النفط الخام بأسعار مرتفعة لشركات تكرير آسيوية. وتستمر الأسواق في متابعة حركة الناقلات والمساوي الدبلوماسية لاحتواء تداعيات الصراع على إمدادات الطاقة العالمية.

تسهم في خفض الأسعار. وعلى الصعيد السياسي والميداني، حث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المواطنين على قبول ارتفاع طفيف بأسعار البنزين مع استمرار الأزمة، في حين أكدت طهران استمرار المحادثات عبر وساطة سلطنة عمان مع وجود تعقيدات تواجه العملية. وأظهرت بيانات كبلر تراجع حركة الشحن عبر مضيق هرمز؛ حيث عبرت 5 سفن فقط يوم السبت دون تسجيل عبور

82.95 دولار للبرميل، وفق «رويترز». وجاء الارتفاع عقب كسب الخامين أكثر من 5% الأسبوع الماضي إثر استهداف ناقلات تشغيلها شركة أدنوك ومصفاة لـ أرامكو.

ويرى محللون في قطاع الطاقة أن استمرار تداول الأسعار قرب مستويات 90 دولاراً يعكس حالة التوازن لدى المستثمرين بين مخاطر اضطراب الإمدادات بمضيق هرمز وبين احتمالات التوصل لتسوية

ارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس نتيجة غياب التطورات الإيجابية في الجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع الإقليمي، رغم أن عدم تسجيل انقطاعات واسعة في الإمدادات أسهم في الحد من ارتفاعات الجلسة.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 1.04% لتسجل 89.44 دولار للبرميل، بعدما لامست 89.68 دولار، فيما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 0.67% ليسجل

صندوق الاستثمارات العامة السعودي يحقق 17.3 مليار دولار عن 2025

كما وقع الصندوق اتفاقيات وشركات مع مؤسسات مالية عالمية بارزة، من بينها «غولدمان ساكس» لإدارة الأصول و«ماكوارى» لإدارة الأصول ووكالة ائتمان الصادرات الإيطالية SACE. بهدف جذب الاستثمارات وتعزيز تدفقات رؤوس الأموال إلى المملكة.

التحول الرقمي والمرحلة الاستراتيجية الجديدة

وفي إطار التطوير المؤسسي، أطلق الصندوق خلال عام 2025 نحو 100 تطبيق رقمي جديد، وفعل 43 حلاً قائماً على الذكاء الاصطناعي، ضمن مساعيه للتحول إلى مؤسسة استثمارية تعتمد بالكامل على الحلول الرقمية والبيانات المتقدمة.

ومع اكتمال المرحلة الاستراتيجية الخمسية التي بدأت في عام 2021، دخل الصندوق مرحلة جديدة تمتد بين 2026 و2030، تركز على تطوير ست منظومات اقتصادية محلية متكاملة، وتعظيم العوائد طويلة الأجل، وتوسيع الاستثمارات في قطاعات عالمية واعدة تشمل الذكاء الاصطناعي وتحول الطاقة والتصنيع المتقدم والرياضة والترفيه.

أبرز أرقام تقرير صندوق الاستثمارات العامة في 2025

450 مليار ريال إيرادات الصندوق (9%+ سنوياً).

أكثر من 65 مليار ريال صافي الأرباح.

3.4 تريليون ريال أصول مُدارة.

5.8% متوسط العائد السنوي للمساهمين منذ 2017.

750 مليار ريال استثمارات محلية تراكمية منذ 2021.

1.286 تريليون ريال مساهمة تراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بين 2021 و2025.

12% نمو الاستثمارات الدولية خلال 2025.

خلال 2025 دعم جهود التنمية والتنويع الاقتصادي عبر الاستثمارات طويلة الأجل وإطلاق شركات استراتيجية جديدة، مؤكدة أن مساهمته الاقتصادية تواصل النمو على المستويين المحلي والدولي.

توسع في الذكاء الاصطناعي واستعدادات إكسبو 2030

وخلال العام الماضي، أطلق الصندوق عدداً من الشركات الجديدة، من أبرزها شركة «هيوماين» المتخصصة في تطوير قدرات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب شركة «إكسبو 2030 الرياض» التي تتولى تطوير وتشغيل مرافق المعرض العالمي المرتقب في العاصمة السعودية. كما واصل الصندوق تطوير القطاعات ذات الأولوية وتعزيز دور القطاع الخاص ضمن المنظومات الاقتصادية التي يقودها.

تمويل مرن وتصنيفات ائتمانية قوية

وأشار التقرير إلى نجاح الصندوق في تنويع مصادر التمويل خلال 2025، عبر إصدار أول سندات خضراء مقومة باليورو، إلى جانب إطلاق برنامج للأوراق التجارية لدعم مرونة التمويل قصير الأجل.

وحافظ الصندوق على تصنيفاته الائتمانية المرتفعة، بما في ذلك تصنيف Aa3 من وكالة موديز وA+ من وكالة فيتش مع نظرة مستقبلية مستقرة، إضافة إلى تصنيف A-1 للائتمان قصير الأجل من وكالة ستاندرد أند بورز.

حضور عالمي أوسع

وعلى صعيد التوسع الدولي، سجلت استثمارات الصندوق الخارجية نمواً بنسبة 12%، مدعوماً بتوسيع حضوره العالمي وافتتاح مكاتب لشركات تابعة في باريس وبيكين وشنغهاي، إلى جانب مكاتبه القائمة في لندن ونيويورك وهونغ كونغ.

سجل صندوق الاستثمارات العامة السعودي أداءً مالياً قوياً خلال عام 2025، مع تضاعف صافي أرباحه إلى أكثر من 65 مليار ريال، تعادل 17.3 مليار دولار أمريكي وارتفاع إيراداته بنسبة 9% على أساس سنوي إلى 450 مليار ريال، تعادل 120.1 مليار دولار مدعوماً بنمو مساهمات الشركات الناضجة ضمن محفظته الاستثمارية وارتفاع توزيعات الأرباح والعوائد من الاستثمارات المالية.

وأظهر التقرير السنوي للصندوق لعام 2025 نمو الأصول المُدارة إلى نحو 3.4 تريليون ريال، مقارنة بنحو تريليوني ريال في عام 2021 وحوالي 500 مليار ريال في عام 2015، فيما بلغ إجمالي عائد المساهمين 5.8% سنوياً منذ عام 2017.

وأكد التقرير استمرار الصندوق في تحقيق التوازن بين تعزيز العوائد المالية طويلة الأجل ودعم التحول الاقتصادي في المملكة، رغم تأثير تقلبات أسواق المال العالمية على تقييم بعض الأصول، بالتزامن مع مواصلة ضخ استثمارات استراتيجية محلية.

750 مليار ريال استثمارات محلية

وكشف التقرير أن الاستثمارات المحلية التراكمية للصندوق منذ عام 2021 بلغت قرابة 750 مليار ريال، في إطار دوره كمحرك رئيسي لرؤية السعودية 2030 وتنويع الاقتصاد الوطني.

كما ساهم الصندوق بأكثر من 1.286 تريليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي للمملكة خلال الفترة بين 2021 و2025، فيما شكلت مساهمته نحو 11% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال عام 2025 وحده.

وقالت كبير الإداريين والأمين العام لمجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة، مرام الجهني، إن الصندوق واصل

فيتش: تراجع تأثير التوترات الجيوسياسية على سندات الخليج المخاطر انكمشت إلى مستوياتها الطبيعية السابقة



عملات دول الخليج بالدولار وإصدار غالبية السندات والصكوك الدولية به.

وأشار إلى أن الإصدارات طويلة الأجل جداً، مثل السندات لأجل 30 عاماً، تظل محدودة في المنطقة، بينما تتركز غالبية الإصدارات عند آجال ثلاثة وخمسة وسبعة أعوام.

ونبه إلى وجود فروقات بين الدول والقطاعات وطبيعة كل إصدار، إلا أن معامل الارتباط بين السندات والصكوك الخليجية المقومة بالدولار وسندات الخزنة الأميركية يبقى مرتفعاً للغاية، ما يجعلها شديدة التأثر بتحركات أسعار الفائدة والعوائد في السوق الأميركية.

ضمن الفئة الاستثمارية، ما يمنح مصدريها مرونة أكبر في اختيار توقيت الطرح.

وأضاف أن المستثمرين بدورهم أصبحوا أكثر حذراً في تسعير المخاطر الجيوسياسية، الأمر الذي أدى إلى تراجع النشاط في سوق الإصدارات الجديدة. وأكد أن حالة عدم اليقين أثرت بشكل كبير على قرارات كل من المستثمرين والمصدرين.

وفيما يخص تأثير ارتفاع عوائد سندات الخزنة الأميركية طويلة الأجل، أوضح أن السندات الخليجية المقومة بالدولار تتأثر بشكل مباشر بهذه التحركات، نظراً إلى ارتباط معظم

قال الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في "Fitch Ratings" بشار الناطور إن التوقعات الداخلية لدى وكالة فيتش لا تشير إلى رفع أسعار الفائدة الأميركية خلال العام الحالي، بل ترجح بدء خفضها خلال العام المقبل.

وأوضح في مقابلة مع «العربية Business» أن التركيز في المنطقة ينصب بشكل رئيسي على الدولار الأميركي، نظراً لأن معظم إصدارات السندات والصكوك الدولية في دول الخليج مقومة بالدولار أو بعملات مرتبطة به.

وأشار إلى أن سوق السندات والصكوك في المنطقة تتأثر بعدة عوامل تتجاوز أسعار الفائدة الأميركية، من بينها التوترات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين التي سادت خلال الفترة الماضية. وأضاف أن هذه العوامل أسهمت في التأثير على أسعار السندات والصكوك إلى جانب ارتباطها بالدولار، لافتاً إلى ضرورة التمييز بين السندات والصكوك من جهة، وبين الإصدارات ذات الدرجة الاستثمارية وتلك غير الاستثمارية من جهة أخرى.

وأكد أن المخاطر الجيوسياسية الإضافية التي ظهرت خلال الفترة الماضية تراجعت أو كادت تختفي بالنسبة إلى الإصدارات ذات الدرجة الاستثمارية، بينما لا تزال أكثر وضوحاً في الإصدارات غير الاستثمارية. ونبه إلى أن علاوات المخاطر في فئة السندات غير الاستثمارية تحسنت، لكنها لم تعد بعد إلى المستويات التي كانت سائدة قبل الأحداث الأخيرة.

وأوضح أن شهية الإصدار تراجعت بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية رغم استمرار الحاجة إلى التمويل وتنوع مصادره. وأشار إلى أن العديد من الجهات المصدرة فضلت تأجيل الإصدارات بدلاً من تحمل تكاليف تمويل أعلى، خصوصاً أن أكثر من 80% من إصدارات الصكوك في المنطقة تدرج

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



غولدمان ساكس: رهانات السوق على رفع الفائدة من الفيدرالي مبالغ فيها

على أسعار الفائدة دون تغيير في الاجتماع المقبل الذي يستمر يومين ويختتم في 16 سبتمبر، ارتفاعاً من احتمال بنسبة 47.6% قبل شهر.

وانخفض مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلة من 6 عملات، بنسبة 0.1% ليتداول بالقرب من أدنى مستوياته منذ بداية الشهر عند 99.501.

وتأرجحت أسعار النفط بين المكاسب والخسائر، في حين لا تزال المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران لحل الصراع في الشرق الأوسط في طريق مسدود.

واستقر سعر خام برنت عند 88.51 دولار للبرميل، إذ طلب الرئيس دونالد ترامب من الأميركيين الاستعداد لاستمرار ارتفاع أسعار الوقود نتيجة للحرب، في حين دعت إيران الولايات المتحدة إلى تقبل الهزيمة. ولا تزال حركة الشحن عبر مضيق هرمز شبه متوقفة.



ووفقاً لأداة فيد ووتش التابعة لمجموعة سي.إم.إي، تشير العقود الآجلة لأسعار الفائدة الأميركية إلى احتمال بنسبة 69.9% بأن يبقي البنك المركزي الأمريكي

وكتب محللون من «بي.إن.وي» أن «البيانات الأميركية الضعيفة خلال الأسابيع القليلة الماضية أدت إلى تراجع توقعات رفع أسعار الفائدة».

تشير العقود الآجلة لأسعار الفائدة الأميركية إلى احتمال بـ69.9% بأن يثبتها الفيدرالي في اجتماع سبتمبر يرى بنك غولدمان ساكس أن رهانات السوق على رفع الفائدة من الفيدرالي الأميركي مبالغاً فيها، مستبعداً رفع الفائدة في سبتمبر بسبب ضعف مبيعات التجزئة، وأرقام التوظيف، وتباطؤ معدلات التضخم. ويرى البنك أن تسعير السوق لسعر الفائدة متشدد للغاية.

وأدت بيانات أميركية متواضعة، بما في ذلك أرقام الوظائف غير الزراعية ومؤشرات تضخم أسعار المستهلكين والمنتجين، إلى تقليص توقعات المستثمرين برفع أسعار الفائدة هذا العام، مع توقع ظهور القليل من المؤشرات من البنك المركزي الأميركي حتى انعقاد ندوة «جاكسون هول» في الفترة من 27 إلى 29 أغسطس، وفق وكالة «رويترز».

الذهب يواصل المكاسب مع تراجع الدولار وانحسار توقعات رفع الفائدة

الفائدة المنخفضة الذهب، الذي لا يُدر عائداً.

وتتقرب الأسواق حالياً محضر اجتماع مجلس الاحتياطي لشهر يوليو، المقرر صدوره يوم الأربعاء، للحصول على مزيد من المؤشرات حول توجهات السياسة النقدية الأميركية.

وقال مصدر دبلوماسي إن مبعوثين للرئيس الأميركي دونالد ترامب اجتماعاً بوسطاء من مصر وقطر وتركيا في القاهرة الأحد، بهدف المضي في الخطة التي طرحتها واشنطن بشأن قطاع غزة، في وقت تواصل فيه إسرائيل غاراتها الجوية على القطاع.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة في المعاملات الفورية 1.5% إلى 65.61 دولار للأونصة. وزاد البلاتين 0.7% إلى 1759.72 دولار والبلاديوم 1.6% إلى 1333.25 دولار.

المستهلكين يقلل من احتمالات رفع الفائدة مرة أخرى مما يعزز فرص أن يكون التحرك المقبل لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) هو خفض الفائدة.

وأضاف: «الدولار يظهر علامات على التراجع بعد ارتفاعه في الآونة الأخيرة، مما أزال عقبة أخرى أساسية أمام صعود الذهب». وأدى الانخفاض غير المتوقع في بيانات الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة خلال شهر يوليو، إلى جانب البيانات الصادرة الأسبوع الماضي التي أظهرت تباطؤ تضخم أسعار المستهلكين، إلى تراجع التوقعات بأن يقدم المركزي الأمريكي على رفع أسعار الفائدة الشهر المقبل.

ووفقاً لأداة فيدووتش التابعة لمجموعة «سي.إم.إي»، ترى الأسواق احتمالاً بنسبة 31% لرفع الفائدة في سبتمبر، بانخفاض من 51% قبل شهر. وتدعم أسعار

ارتفعت أسعار الذهب أمس مع تراجع الدولار وصدور بيانات اقتصادية في الآونة الأخيرة أدت إلى انحسار التوقعات برفع أسعار الفائدة الأميركية الشهر المقبل.

وزاد الذهب في المعاملات الفورية 0.5% إلى 4398.58 دولار للأونصة بحلول الساعة 10:32 بتوقيت غرينتش. وسجل المعدن النفيس الأسبوع الماضي أعلى مستوياته في أكثر من شهرين.

وارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب تسليم ديسمبر كانون الأول 0.4% إلى 4455.50 دولار، وفقاً لـ«رويترز».

وانخفض مؤشر الدولار 0.2%، مما جعل الذهب المسعر بالعملة الأميركية أقل تكلفة لحائزي العملات الأخرى.

وقال أوليه هانسن مدير استراتيجيات السلع الأولية في «سأكسو بنك»: «تراجع التضخم والتوظيف وأسعار

الصين تغلق 670 بنكاً دفعة واحدة إعادة هيكلة تنظيمية لاحتواء المخاطر وتعزيز متانة المؤسسات المصرفية عبر دمجها

واستقطاب استثمارات من اتحاد بنك سيتشوان التجاري الريفى وشركات حكومية محلية، ما أتاح جمع 13.7 مليار يوان من أموال الاكتتاب.

وارتفع متوسط رأس المال المدفوع للمؤسسات المشمولة بالإصلاح إلى 3.6 مليار يوان، مقارنة مع 1.2 مليار يوان قبل الإصلاح، فيما تجاوزت أصول 13 مؤسسة حاجز 100 مليار يوان.

وأظهرت البيانات تحسناً ملحوظاً في المؤشرات المالية بعد إعادة الهيكلة، إذ بلغ متوسط معدل كفاية رأس المال لدى البنوك الستة 13.01% بزيادة 0.91 نقطة مئوية، بينما ارتفع متوسط نسبة تغطية المخصصات إلى 172.77% بزيادة 20.56 نقطة مئوية. كما جرى الإبقاء على نسبة القروض المتعثرة للقروض الجديدة عند أقل من 1% بعد الإصلاح.

ومن المتوقع أن تؤدي الإصلاحات إلى تأسيس هيكل يضم كياناً رئيسياً و20 مؤسسة ضمن اتحاد بنك سيتشوان التجاري الريفى، لتصبح المقاطعة أول منطقة في الصين تحقق هدف إنشاء بنوك تجارية ريفية في جميع المدن على مستوى المحافظات، باستثناء عاصمة الإقليم.

وساهمت إعادة الهيكلة في التخلص من قروض متعثرة بقيمة 18.7 مليار يوان (نحو 2.6 مليار دولار)، ما خفض نسبة القروض المتعثرة إلى 2.65% من 3.48% قبل الإصلاح. كما انخفض عدد الكيانات القانونية في المقاطعة بمقدار 74 مؤسسة، فيما جرى التخلص الكامل من المؤسسات عالية المخاطر بحلول 2022.

وعززت البنوك الجديدة قواعدها الرأسمالية عبر استيعاب ودمج البنوك الريفية على مستوى المقاطعات،

أكبر وأكثر رسمة وقدرة على مواجهة الضغوط الاقتصادية، إلى جانب تحسين الحوكمة وإدارة المخاطر ورفع كفاءة الخدمات المالية.

ودعت الحكومة الصينية مراراً إلى تقليص عدد المؤسسات المالية الصغيرة والمتوسطة مع تحسين جودة أعمالها، في إطار إصلاحات تستهدف معالجة المخاطر الهيكلية بصورة منظمة وتعزيز متانة القطاع من خلال إعادة الرسمة وتطوير القدرات التشغيلية.

وفي مقاطعة سيتشوان، أطلقت السلطات منذ عام 2021 جولة جديدة من إصلاح التعاونيات الائتمانية الريفية. وخلال الفترة بين 2022 و2024، أنشئت 6 بنوك تجارية ريفية على مستوى المدن في ليشان وباتشونغ ويآن ودييانغ ونانتشونغ وداتشو، بمعدل مصرفين سنوياً.

سرّعت الصين وتيرة إعادة هيكلة قطاعها المصرفي الريفى، بعدما ألغت تراخيص 670 بنكاً ريفياً صغيراً ومتوسط الحجم خلال 2025، في إطار مساع لاحتواء المخاطر وتعزيز متانة المؤسسات المالية الإقليمية عبر الاندماجات والاستحواذات.

وأظهر تقرير الهيئة الوطنية للتنظيم المالي في الصين تراجع عدد المؤسسات المالية ذات الشخصية الاعتبارية الخاضعة للرقابة إلى 6489 مؤسسة بنهاية 2025، بانخفاض 711 مؤسسة مقارنة بنهاية 2024. وشكل قطاع البنوك الريفية الصغيرة والمتوسطة معظم هذا التراجع، بعد انخفاض عدد مؤسساته بنحو 670 بنكاً، أو ما يعادل 18.6%.

وعكست الخطوة تصعيد بكين جهودها لمعالجة مواطن الضعف في النظام المصرفي الإقليمي، عبر إنشاء مؤسسات

صناديق تداول بيتكوين تسجل أكبر نزوح للأموال منذ يونيو



والتقنيات التي تجذب اهتمام الأسواق مرتبطة بصورة متزايدة بالذكاء الاصطناعي. فيما يستبعد في الوقت نفسه أن يمثل ذلك تهديداً فعلياً للبنية التحتية الأساسية لشبكة بيتكوين. لكن تحول معن بيتكوين إلى مركز بيانات للذكاء الاصطناعي ليس عملية سهلة، مشيراً إلى أن البنية التحتية التي تم استثمارها في قطاع تعدين بيتكوين لم يتم بناؤها فقط من جانب الشركات الكبرى، وإنما شاركت فيها أيضاً أعداد كبيرة من المستثمرين الأفراد ومجموعات المستثمرين متوسطي وصغار الحجم المنتشرين في مختلف أنحاء العالم.

هل يسحب الذكاء الاصطناعي البساط من بيتكوين؟

الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسحب جزءاً من الاهتمام والزخم الذي حظيت به العملات المشفرة خلال السنوات الماضية، مشيراً إلى أن سرعة انتشار الذكاء الاصطناعي والضجة المحيطة به قد تؤدي إلى تراجع ال Hype المرتبط بالعملات المشفرة ككل. كما أن الذكاء الاصطناعي أصبح في جانب من المشهد الاستثماري، مقابل العملات المشفرة والابتكارات المالية الجديدة في جانب آخر، بعدما أصبحت معظم الابتكارات

بيتكوين قرب 63 ألف دولار، بانخفاض يقارب 50% عن قممها التاريخية المسجلة في أكتوبر الماضي. ويرى مدير صندوق الأصول الرقمية في TDR، راشد الخزاعي، أن التحركات الأخيرة في سوق بيتكوين لا ترتبط بشكل أساسي بعوامل سوق العملات المشفرة أو بالمؤشرات الفنية الخاصة بالعملة الرقمية، وإنما تتأثر بدرجة أكبر بأساسيات الأسواق التقليدية وحركة السيولة المؤسسية بين مختلف فئات الأصول.

سجلت صناديق بيتكوين المتداولة في الولايات المتحدة أكبر تخارجات أسبوعية منذ نهاية يونيو، في إشارة إلى عودة الحذر بين المستثمرين المؤسسيين تجاه أكبر العملات المشفرة. الصناديق الأميركية الـ 13 سجلت صافي تدفقات خارجة بلغ نحو 390 مليون دولار خلال الأسبوع الماضي، بعد أن جذبت أكثر من 853 مليون دولار في الأسبوع السابق، وكانت الأعلى منذ أبريل الماضي. ويأتي التحول بالتزامن مع تداول عملة

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

الدولار يهبط لأدنى مستوى في شهرين مع تراجع توقعات الفائدة

تراجع المؤشر العام للدولار الأمريكي الإثنين إلى أدنى مستوياته منذ يونيو الماضي، عقب صدور سلسلة بيانات اقتصادية متواضعة قلصت توقعات الأسواق بشأن اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة. وانعكس هبوط العملة الأمريكية على العملات الرئيسية، ليصعد اليورو بنسبة 0.3% مستقراً قرب مستويات 1.1614 دولار، مسجلاً أعلى مستوى له في شهرين وسط ترقب المستثمرين لندوة «جاكسون هول» الاقتصادية لاستكشاف توجهات السياسة النقدية المقبلة وفق رويترز. ورغم إظهار أرقام الناتج المحلي الإجمالي الياباني قراءات أضعف من المتوقع، ارتفع الين بنسبة 0.2% ليتداول عند 159.04 ين للدولار. ويواصل الين تداولاته بالقرب من النطاقات التي سجلها عقب التدخل المشترك من السلطات اليابانية والأمريكية بسوق الصرف الأجنبي، وهي الخطوة التي أسهمت في تغيير مسار العملة دون إنهاء تجارة «الفائدة الفروقية» كلياً بالأسواق العالمية. وأدت مؤشرات الوظائف غير الزراعية ومعدلات تضخم أسعار المستهلكين والمنتجين بالولايات المتحدة إلى إعادة تقييم المسار المستقبلي للفائدة؛ حيث تظهر أداة «فيد ووتش» تغييرات متلاحقة في احتمالات التحريك مع وجود تقلبات تدفع المتعاملين للتأهب للسيناريوهات المختلفة حتى نهاية العام. وعلى صعيد العملات الآسيوية، تراجع الدولار أمام الين الصيني في المعاملات الخارجية بنسبة 0.11% ليتداول عند 6.7372 يوان، مسجلاً أدنى مستوياته منذ عام 2023. وتتجه أنظار المؤسسات المالية نحو قراءات البيانات القادمة وتصريحات مسؤولي الفيدرالي لتقييم التأثيرات المرتقبة على سيولة الأسواق العالمية.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf